العدد 21A 2 تموز 2026
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
NO.21A2 Jul.2026 Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN2790-1254

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحوثيين بعد حرب غزة

نور صفاء فخري عباس
رئاسة جامعة جامعة النهرين
noor.safaa@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

يتناول هذا البحث بالتحليل النقدي أبعاد السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه جماعة الحوثي في أعقاب التحولات التي شهدها الإقليم منذ أكتوبر 2023، بوصفها حالة معقدة تعكس طبيعة تفاعل قوة دولية كبرى مع فاعل من غير الدول ضمن سياق نزاع إقليمي متشابك ومتعدد المستويات. وينطلق البحث من افتراض محوري مفاده أن المقاربة الأمريكية لم تتأسس على استراتيجية متماسكة بعيدة المدى، بل جاءت في الغالب كردود أفعال ظرفية تحكمها اعتبارات ميدانية متغيرة، ضمن بيئة قانونية وسياسية تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار.

ويسعى البحث إلى تأطير هذه الإشكالية ضمن مقاربات نظرية معاصرة تُعنى بتحليل سلوك الفواعل من غير الدول، مع الاستناد إلى تفسيرات مستمدة من الواقعية البنيوية ونظرية توازن القوى لفهم ديناميات التفاعل الدولي في هذا السياق. كما يُعالج التحولات البنيوية التي طرأت على البيئة الإقليمية، ولا سيما تصاعد أنماط جديدة من التكتلات غير التقليدية التي أعادت تشكيل معادلات الصراع، وأفرزت أشكالاً أكثر تعقيدًا من التهديدات العابرة للحدود.

وفي هذا الإطار، يُبرز البحث التحول في إدراك صانع القرار الأمريكي لطبيعة التهديد، حيث انتقلت جماعة الحوثي من كونها فاعلًا محليًا إلى عنصر مؤثر في الأمن الإقليمي، الأمر الذي انعكس في إعادة تموضع الأدوات العسكرية والسياسية الأمريكية، خصوصًا في مناطق ذات أهمية استراتيجية كالبحر الأحمر. كما يقدم البحث قراءة تحليلية لمسار السياسة الأمريكية في اليمن عبر مراحل زمنية مختلفة، مبيّناً محدودية تأثيرها في تحقيق الاستقرار، وافتقارها إلى رؤية شاملة قادرة على معالجة جذور الأزمة.

وعلى الصعيد القانوني، يتناول البحث الإشكالات المرتبطة بشرعية استخدام القوة في مواجهة الفواعل غير الدولتية، ويناقش أوجه القصور في قواعد القانون الدولي القائمة عند التعامل مع أنماط الصراع الهجين التي تتجاوز الأطر التقليدية للنزاعات المسلحة.

ويخلص البحث إلى أن السياسة الأمريكية اتسمت بدرجة ملحوظة من التردد والانتقائية، مع غياب الاتساق على المستويين القانوني والأخلاقي، فضلًا عن محدودية فعالية الأدوات العسكرية، ولا سيما الضربات الجوية، في تحقيق أهداف الردع. كما يشير إلى أن هذه المقاربة أسهمت في تعقيد البيئة الاستراتيجية وزيادة هشاشة النظام الإقليمي.

ويوصي البحث بضرورة إعادة صياغة المقاربة الأمريكية تجاه اليمن على أسس أكثر شمولًا، تنطلق من الاعتراف بطبيعة الدولة ومؤسساتها بدل حصرها في إطار أمني ضيق، مع تعزيز الاستثمار في المسارات السياسية متعددة المستويات، والعمل على تطوير قواعد القانون الدولي بما يجعله أكثر قدرة على استيعاب تحولات ما بعد الدولة، ومواجهة تحديات الفواعل الهجينة في النظام الدولي المعاصر.

U.S. Foreign Policy Toward the Houthis After the Gaza War

Abstract

This study critically examines the dimensions of United States foreign policy toward the Houthi movement in the aftermath of the regional transformations that have unfolded since October 2023. It approaches this case as a complex example reflecting the interaction between a major international power and a non-state actor within a multi-layered and intertwined regional conflict. The study is grounded in the central assumption that the U.S. approach has not been based on a coherent long-term strategy; rather, it has largely consisted of reactive, situational responses shaped by shifting field dynamics within a fragile and unstable legal and political environment.

The study seeks to frame this problem within contemporary theoretical approaches concerned with analyzing the behavior of non-state actors, drawing on interpretations derived from structural realism and balance of power theory to understand the dynamics of international interaction in this context. It also addresses the structural transformations in the regional environment, particularly the rise of new forms of non-traditional alignments that have reshaped conflict equations and generated more complex forms of transnational threats.

Within this framework, the study highlights a shift in the perception of U.S. decision-makers regarding the nature of the threat, as the Houthi movement has evolved from a local actor into a significant element in regional security. This shift is reflected in the repositioning of U.S. military and political tools, particularly in strategically important areas such as the Red Sea. The study further provides an analytical reading of the trajectory of U.S. policy in Yemen across different time periods, demonstrating its limited effectiveness in achieving stability and its lack of a comprehensive vision capable of addressing the root causes of the crisis.

From a legal perspective, the study examines the challenges associated with the legitimacy of the use of force against non-state actors and discusses the shortcomings of existing international law in dealing with hybrid conflict patterns that transcend traditional frameworks of armed conflict.

The study concludes that U.S. policy has been characterized by a notable degree of hesitation and selectivity, along with a lack of consistency at both the legal and ethical levels, in addition to the limited effectiveness of military toolsparticularly airstrikesin achieving deterrence objectives. It also suggests that this approach has contributed to increasing the complexity of the strategic environment and the fragility of the regional system.

Finally, the study recommends the need to reformulate the U.S. approach toward Yemen on more comprehensive foundations, beginning with recognizing the nature of the state and its institutions rather than confining it to a narrow security framework. It also calls for greater investment in multi-level political processes and for the development of international legal rules to better accommodate post-state transformations and address the challenges posed by hybrid actors in the contemporary international system.

مقدمة

شكّل الشرق الأوسط، على مدى العقود الأخيرة، واحدة من أكثر البيئات الجيوسياسية اضطرابًا في النظام الدولي، حيث تتشابك الصراعات المحلية مع المصالح الدولية في إطار من التعقيد المتعدد المستويات. وتُعدّ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه المنطقة انعكاسًا لطموحات استراتيجية طويلة الأمد، تتراوح بين حماية المصالح الاقتصادية، وضمان أمن حلفاء واشنطن، ومواجهة التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب أو النفوذ الإيراني. وفي هذا السياق، لم يكن الموقف من جماعة الحوثي في اليمن استثناءً، بل تأثر تأثرًا عميقًا بالتحولات الإقليمية والدولية، وبالأخص بعد الانفجار الجيواستراتيجي الذي أعقب حرب غزة في أكتوبر عام 2023[1] .

لقد مثّلت تلك الحرب نقطة تحول عميقة ليس فقط في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بل في بنية الاصطفافات الإقليمية، حيث أظهرت جماعات غير دولية مثل الحوثيين والميليشيات العراقية واللبنانية استعدادًا غير مسبوق للتدخل المباشر، عسكريًا وإعلاميًا، في قلب الصراع، معلنين انخراطهم فيما بات يُسمى "محور المقاومة". هذا الانخراط لم يكن رمزيًا أو

إعلاميًا فحسب، بل تجسّد في عمليات عسكرية نوعية استهدفت ممرات الملاحة الدولية في البحر الأحمر وخليج عدن، وهو ما أعاد تسليط الضوء على جماعة الحوثي بوصفها فاعلًا دوليًا مؤثرًا يتجاوز نطاق الحرب اليمنية[1].

في ظل هذا التغير، وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام معادلة استراتيجية معقدة: من جهة، يتعين عليها الدفاع عن حرية الملاحة وحماية المصالح الاقتصادية العالمية، خاصة في ظل اعتماد جزء كبير من التجارة العالمية على ممر باب المندب، ومن جهة أخرى، فهي تحاول عدم التورط في نزاع إقليمي موسّع قد يُضعف أولوياتها الاستراتيجية الأوسع، لا سيما في مواجهة صعود الصين واحتدام التوترات في أوكرانيا وتايوان. بهذا، أصبحت السياسة الأمريكية تجاه الحوثيين اختبارًا دقيقًا لقدرة واشنطن على التوفيق بين أدوات الردع العسكري، والخيارات الدبلوماسية، وتوازنات القوة الناعمة والخشنة[2].

وما يضيف تعقيدًا إلى هذه المعادلة، هو البعد الإقليمي المرتبط بالعلاقات الأمريكية مع حلفائها التقليديين، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فضلًا عن محاولات واشنطن الحذرة لإعادة ضبط العلاقات مع إيران عبر مسارات التفاوض غير المباشر. كل قرار عسكري أو دبلوماسي تجاه الحوثيين يُقرأ، بالتوازي، كرسالة مباشرة أو ضمنية إلى طهران، بما يجعل هذه السياسة رهينة لتوازنات دقيقة ومتحولة باستمرار.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من راهنيتها، إذ إنها تتناول لحظة مفصلية في تطور العلاقات الأمريكية–الحوثية، والتي تحولت، خلال أقل من عامين، من مسعى للانخراط الدبلوماسي إلى مرحلة من التصعيد العسكري المباشر. كما تسعى إلى تحليل التغيرات التي طرأت على أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد حرب غزة، وما إذا كانت هذه الحرب قد دفعت واشنطن إلى تبني مقاربة أكثر صدامية في اليمن، أم أنها تندرج ضمن إطار احتواء الضرر وتثبيت توازن الردع دون تغييرات جوهرية في الأهداف الاستراتيجية.

ولأجل ذلك، سيتم في هذا البحث تحليل السياقات الإقليمية والدولية التي أفرزت التحول في السياسة الأمريكية، وتفكيك الخطابات الرسمية الصادرة عن الإدارة الأمريكية ومؤسسات صنع القرار، وكذلك تقييم مدى فاعلية الاستجابة الأمريكية عسكريًا ودبلوماسيًا، وتأثيرها على مسار النزاع في اليمن ومستقبل الأمن الإقليمي في منطقة البحر الأحمر. كما سيأخذ البحث بعين الاعتبار الأبعاد القانونية والإنسانية لهذا التحول، لاسيما في ظل التبعات المحتملة على السكان المدنيين في اليمن، وواقع الجهود الأممية لإنهاء الحرب.

في النهاية، فإن فهم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحوثيين لا يقتصر على تحليل ردود الفعل التكتيكية لحادثة هنا أو هجوم هناك، بل يتطلب فهمًا عميقًا للعقيدة الأمنية الأمريكية، ولموازين القوى المتغيرة، ولطبيعة التحولات الجيوسياسية التي أعادت رسم ملامح الشرق الأوسط بعد حرب غزة. وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى تفصيله وتحليله بموضوعية أكاديمية ومنهجية دقيقة.

المبحث الاول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة

الإشكالية البحثية

تُعدّ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط نموذجًا مركبًا من التفاعلات المتشابكة بين الاعتبارات الاستراتيجية والضغوط السياسية والتحولات الجيوسياسية. غير أن تفاعلات ما بعد حرب غزة في أكتوبر 2023 فرضت معادلة جديدة من التحديات، خاصة بعد الانخراط العسكري لجماعة الحوثي اليمنية في الصراع الإقليمي عبر استهدافها المتكرر للملاحة البحرية في البحر الأحمر، تحت شعار دعم "محور المقاومة" .

إن السلوك الأمريكي تجاه الحوثيين بعد حرب غزة مثّل تحوّلًا نوعيًا في طريقة التعامل مع الجماعة، فبعد أن كانت واشنطن تسير بخطوات حذرة نحو إعادة إدماج الحوثيين ضمن مسار سياسي تفاوضي في اليمن، وجدت نفسها أمام ضرورة تبني ردع عسكري مباشر، وهو ما تمثل في تشكيل تحالف دولي وشن ضربات عسكرية على العمق اليمني. هذا التحوّل يثير تساؤلات جوهرية حول الثوابت والمتغيرات في السياسة الأمريكية:

هل يمثّل هذا التحول لحظة عودة إلى العقيدة التدخلية الأمريكية، أم أنه مجرد تكتيك مرحلي؟

وما مدى ارتباط هذا السلوك بتغير البنية الإقليمية للصراع بعد حرب غزة؟

وهل يتعامل صانع القرار الأمريكي مع الحوثيين كفاعلين مستقلين، أم كأذرع إيرانية ضمن صراع أوسع؟

انطلاقًا من هذه التساؤلات الجوهرية، تتمحور الإشكالية الرئيسة لهذا البحث حول:

ما طبيعة التحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحوثيين بعد حرب غزة؟ وما العوامل التي أسهمت في صياغة هذا التحول؟

فرضيات البحث

لتحليل هذه الإشكالية، يفترض البحث الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الأولى** :أن السياسة الأمريكية بعد حرب غزة انتقلت من استراتيجية الاحتواء السياسي للحوثيين إلى استراتيجية الردع العسكري المحدود، نتيجة تهديداتهم المباشرة للمصالح الأمريكية في البحر الأحمر.
2. **الفرضية الثانية** :أن هذا التحول لا يعكس تغيرًا في الموقف الأمريكي من الملف اليمني ككل، بل يعبر عن تكتيك مرحلي لاحتواء تهديد عابر للحدود دون تورط عميق.
3. **الفرضية الثالثة** :أن جماعة الحوثي باتت تُعامل، ضمن أروقة صنع القرار الأمريكي، كجزء لا يتجزأ من منظومة النفوذ الإيراني، ما غيّر من طريقة مقاربة واشنطن لها دبلوماسيًا وأمنيًا.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل المحددات الجيوسياسية التي دفعت الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها من جماعة الحوثي بعد حرب غزة.
- تقييم جدوى وفعالية الخيارات العسكرية التي تبنتها واشنطن في إطار "عملية الحارس الصامد."
- فهم كيف تؤثر الاعتبارات الإقليمية (العلاقة مع السعودية، الملف النووي الإيراني، تحالفات البحر الأحمر) على صوغ الاستراتيجية الأمريكية في اليمن.
- استكشاف أبعاد التفاعل بين فاعل دولي مهيمن (الولايات المتحدة) وفاعل من غير الدول (جماعة الحوثي)، ضمن سياق صراع غير متماثل.
- تقديم قراءة تحليلية مستقبلية لاحتمالات التصعيد أو الاحتواء في السياسة الأمريكية تجاه الحوثيين.

المنهج المعتمد

يعتمد هذا البحث على **المنهج التحليلي-الوصفي**، الذي يسمح بتفكيك الظاهرة قيد الدراسة في ضوء السياقات الزمنية والجيوسياسية، وذلك عبر:

- تحليل الخطابات الرسمية الصادرة عن الإدارة الأمريكية.
- تتبع مسار التغير في السياسة الأمريكية تجاه اليمن قبل وبعد حرب غزة.
- استخدام دراسات الحالة المقارنة مع تجارب تدخل أمريكي سابقة في المنطقة.
- التوظيف النقدي لمفاهيم "ردع الفاعلين غير الدوليين"، و"السياسة الخارجية في ظل الصراعات غير المتماثلة."

بالإضافة إلى ذلك، يتم اعتماد أدوات تحليل الخطاب السياسي لتفسير اللغة المستخدمة من قبل صناع القرار الأمريكي في توصيف جماعة الحوثي ودورها في المنطقة.

الإطار النظري للدراسة

لإحاطة التحليل بسياق نظري رصين، تستند الدراسة إلى مجموعة من الأطر النظرية، أبرزها:

أولًا: النظرية الواقعية

تفترض الواقعية أن الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي، وتتحرك وفق منطق المصلحة والقوة. في هذا الإطار، تُقرأ السياسة الأمريكية بوصفها سعيًا لضمان الهيمنة وحماية النفوذ في الشرق الأوسط عبر أدوات الردع والتدخل.

ثانيًا: توازن القوى الإقليمي

يوفّر هذا النموذج تحليلًا للتغير في المواقف الأمريكية بناءً على تبدّل موازين القوى، خاصة بعد صعود الفاعلين غير الدوليين (مثل الحوثيين) وارتباطهم بمحور إقليمي واسع (إيران – حزب الله – حماس).

ثالثًا: نظرية الفاعلين من غير الدول

تُستخدم لتفسير كيف باتت جماعة الحوثي تتحدى مركزية الدولة، وتؤثر على السياسة الخارجية الأمريكية رغم عدم تمثيلها لدولة معترف بها دوليًا.

المبحث الثاني: السياق الإقليمي والدولي بعد حرب غزة وأثره على السياسة الأمريكية

التحولات البنيوية في الإقليم بعد حرب غزة

شكّلت حرب غزة التي اندلعت في أكتوبر 2023 محطة محورية في بنية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، إذ لم تكن مجرد جولة جديدة من الصراع بين إسرائيل وحركة حماس، بل جسّدت تحوّلاً نوعيًا في طبيعة المواجهة وفي التفاعلات الجيوسياسية المحيطة بها. فالحدث الذي بدأ باعتباره صراعًا ثنائيًا محصورًا في الجغرافيا الفلسطينية، سرعان ما تحوّل إلى مسرح لمواجهة إقليمية مفتوحة، اتسع نطاقها ليشمل العراق، سوريا، لبنان، واليمن، عبر ما أطلق عليه لاحقًا "محور الرد المشترك"، وهو تحالف غير رسمي قوامه جماعات مسلحة من غير الدول، تتقاطع في تموضعها الأيديولوجي وتحالفها الاستراتيجي مع طهران[3].

إن التحولات التي فرضتها هذه الحرب لا تنحصر في تصاعد منسوب العنف أو التدهور الإنساني في غزة، بل تكمن في إعادة صياغة منطق الاصطفافات الإقليمية وأدوات التأثير في ميدان الصراع. فبعد أن كانت الجماعات المسلحة تُعامل كفاعلين محليين داخل حدودهم الوطنية، فرضت تلك الحرب واقعًا جديدًا باتت فيه هذه الجماعات وعلى رأسها الحوثيون في اليمن قادرة على التأثير في معادلات الردع الإقليمي، بل والمساهمة في صنع الحدث الاستراتيجي خارج حدودها الجغرافية[3].

لقد كشفت أحداث ما بعد الحرب عن مدى الترابط بين الصراعات المحلية والنظام الدولي، وهو ترابط يُمكن وصفه بأنه "تشابك استراتيجي" متعدد الطبقات؛ فمن جهة، أظهرت الحرب حجم التداخل بين المصالح الأمنية لإسرائيل وبين أولويات الأمن القومي للولايات المتحدة في المنطقة. ومن جهة أخرى، برزت جماعات مثل الحوثيين كفاعلين يمتلكون قدرة على زعزعة منظومات الأمن البحري والتجاري في البحر الأحمر، وهي منطقة بالغة الحيوية للولايات المتحدة والاقتصاد العالمي على حد سواء.

في هذا السياق، لم تعد التهديدات القادمة من الجنوب اليمني تُقاس فقط بمدى تأثيرها في مسار الحرب الأهلية هناك، بل باتت تُقرأ ضمن منظومة إقليمية أشمل، تتداخل فيها الجغرافيا مع الأيديولوجيا، والسيادة الوطنية مع الامتدادات العابرة للحدود. فالهجمات الحوثية على السفن التجارية في البحر الأحمر والتي جاءت بزعم الرد على ما يجري في غزة لم تكن فقط تعبيرًا عن تضامن رمزي مع القضية الفلسطينية، بل عكست إرادة سياسية لتوسيع مجال التأثير العسكري للجماعة، واستغلال اللحظة الإقليمية لإعادة تموضعها كجزء من محور مقاومة متعدد الجبهات[1].

وقد ساهم هذا التحول في إعادة ترتيب أولويات الأمن الإقليمي، لا سيما لدى القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة. فبينما كانت واشنطن تسعى في السنوات الأخيرة لتقليص حضورها العسكري في الشرق الأوسط، وإعادة توجيه اهتمامها نحو المحيطين الهندي والهادئ، فرضت الأزمة الجديدة تحديًا مباشرًا لمصالحها الحيوية. إذ إن الانخراط الحوثي في الرد العسكري بعد حرب غزة أجبر صانع القرار الأمريكي على إعادة النظر في حدود الانسحاب الاستراتيجي من الإقليم، وضرورة الحفاظ على وجود عسكري كافٍ يضمن حرية الملاحة واحتواء التهديدات غير المتماثلة[4].

الأمر اللافت هنا، هو أن التهديدات الحوثية لم تُواجَه فقط بوصفها حوادث معزولة أو نوبات من التوتر المرحلي، بل عوملت في الخطاب الرسمي الأمريكي كاختبار جدي لقدرة واشنطن على فرض نظام أمني إقليمي يحمي مصالحها ومصالح حلفائها. وقد ارتبطت هذه النظرة بمخاوف أوسع من توسع النفوذ الإيراني في ظل التراجع النسبي لردع القوى الغربية في المنطقة، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والتردد في حسم الملف النووي الإيراني، فضلًا عن التراخي الأوروبي في التعاطي مع تمدد النفوذ الروسي والصيني في السواحل الإفريقية المجاورة للبحر الأحمر.

من هنا، يمكن القول إن الانخراط الحوثي العسكري بعد حرب غزة لم يكن مجرد رد فعل تكتيكي أو رمزي، بل جاء ضمن تحول استراتيجي أعمق، تسعى من خلاله الجماعة بتنسيق أو بتماهٍ ضمني مع طهران إلى فرض معادلة جديدة على الإقليم، تكون فيها فاعلًا لا يمكن تجاهله. وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى إعادة تفعيل أدوات الردع التقليدية، بما في ذلك تشكيل تحالفات بحرية، وشن ضربات جوية، وإعادة تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية (جزئيًا على الأقل)، في محاولة لإعادة ضبط ميزان الردع.

وفي ظل هذه المعطيات، يمكن ملاحظة أن البحر الأحمر قد تحوّل إلى نقطة ارتكاز مركزية في حسابات الأمن القومي الأمريكي. فالتوتر الذي شهدته المنطقة منذ أواخر 2023، مع تزايد استهداف السفن وتهديد الملاحة، أعاد إلى الواجهة أهميته الجيوسياسية باعتباره شريانًا حيويًا يربط بين أوروبا وآسيا، ويؤثر مباشرة في خطوط إمداد الطاقة والتجارة العالمية. ولهذا، أصبح التعامل مع الحوثيين مسألة تتجاوز البعد اليمني، لتدخل في عمق الرؤية الأمريكية لمستقبل الاستقرار البحري والأمن الإقليمي[4].

ولعل أخطر ما في هذا التحول، من منظور استراتيجي، هو أنه يفتح الباب أمام نمط جديد من الصراعات الإقليمية، تتشابك فيه أدوار الدول والميليشيات، وتتفكك فيه الحدود الفاصلة بين السيادة الوطنية ومجالات النفوذ الأيديولوجي. لقد أصبحت حرب غزة بوابة لتكريس نمط من الحروب الشبكية غير المتكافئة التي تشارك فيها كيانات دون دولتية، وتستثمر في الفضاء الرمزي والإعلامي، كما في الواقع الميداني، لتحدي النظام الدولي القائم.

بناءً عليه، لم تعد التهديدات في الشرق الأوسط تُقاس فقط بعدد الصواريخ أو حجم الأساطيل، بل بقدرة الفاعلين على التأثير السياسي والإعلامي، وعلى تحريك الساحات المتعددة كجزء من معادلة متزامنة. وهنا تكمن المعضلة الكبرى أمام السياسة الخارجية الأمريكية: كيف يمكن الرد على تهديدات الحوثيين دون الانزلاق إلى حرب شاملة؟ وكيف يمكن الحفاظ على الردع دون الإضرار بمسار السلام في اليمن؟ وهل يمكن التعامل مع الحوثيين بوصفهم طرفًا عقلانيًا يمكن احتواؤه، أم يجب معاملتهم كذراع إيراني يجب بتره بكل الوسائل؟

تلك هي الأسئلة التي أعادت تشكيل الوعي الاستراتيجي الأمريكي تجاه الجماعة بعد حرب غزة، والتي ستشكل، بلا شك، أحد المحاور المركزية في فهم السياسة الخارجية الأمريكية في المرحلة التالية.

الحوثيون كفاعل عابر للدولة بعد حرب غزة

شهدت جماعة الحوثي، أو ما يُعرف رسميًا بـ"أنصار الله"، تحوّلاً تدريجيًا في موقعها ودورها ضمن خارطة الفاعلين في الشرق الأوسط خلال العقد الأخير، غير أن ذلك التحول بلغ ذروته بعد حرب غزة في أكتوبر 2023، حيث غادرت الجماعة موقعها التقليدي كطرف داخلي في صراع يمني معقّد، لتظهر كفاعل إقليمي ذي قدرة واضحة على التأثير في معادلات الأمن الدولي، وعلى تهديد مصالح قوى كبرى كأمريكا وبريطانيا وإسرائيل. لقد انتقل الحوثيون من "جماعة متمردة" إلى "فاعل استراتيجي غير دولتي عابر للحدود"، تتجاوز حساباتهم وممارساتهم نطاق الجغرافيا اليمنية لتطال بنية الأمن البحري، وتتموضع كجزء من منظومة الردع الإقليمي التي تقودها إيران[5].

أولًا: من المحلي إلى الإقليمي – تحول في طبيعة الفعل السياسي والعسكري

يمكن تتبع صعود الحوثيين من جهة تطور خطابهم السياسي والسلوك العسكري المصاحب له. فالجماعة التي بدأت في محافظة صعدة كحركة احتجاجية ضد التهميش، انخرطت في صراع مسلح داخلي تصاعد تدريجيًا منذ 2004. غير أن السيطرة على صنعاء في 2014 وما تبعها من تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية، نقلت الحوثيين إلى مستوى جديد من الفاعلية العسكرية. لكن التحول الأكثر دراماتيكية جاء بعد الحرب على غزة، حين أظهرت الجماعة استعدادًا غير مسبوق لاستهداف مصالح دولية مباشرة، بزعم التضامن مع الفلسطينيين، لكنها فعليًا أرسلت إشارة استراتيجية بأنها تملك القدرة على إرباك النظام الإقليمي والدولي.

لقد فرض هذا السلوك واقعًا جديدًا؛ إذ إن إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة على السفن العابرة للبحر الأحمر لم يكن يستهدف نتائج ميدانية فورية بقدر ما كان يهدف إلى إحداث تأثير سياسي ورمزي عابر، يضع الحوثيين في موقع متقدم ضمن محور "الممانعة"، ويُكسبهم شرعية إقليمية لا تتوفر عادة للجماعات غير الدولتية. بعبارة أخرى، فقد استثمر الحوثيون في لحظة غزة لإعادة إنتاج دورهم السياسي والعسكري في المنطقة، وتحويل أدواتهم من وسيلة ضغط محلي إلى أوراق تفاوض إقليمي[6].

ثانيًا: البُعد العقائدي والأيديولوجي في تشكيل السلوك الخارجي

ينبغي هنا التمييز بين الفعل السياسي للحوثيين باعتباره انعكاسًا للظرف الإقليمي، وبين بنيتهم العقائدية كجماعة مسلحة ذات مرجعية إيديولوجية ذات طابع "ثوري-ديني". فالحوثيون يتبنون خطابًا يعارض النظام الإقليمي القائم، ويصوّر الولايات المتحدة وإسرائيل كقوى "استعمارية" يجب مقاومتها، ويتبنون أدبيات ذات صبغة أممية، تجعلهم أقرب إلى منطق الفواعل الثورية ما فوق الدولة، مثل حزب الله اللبناني.

هذا البعد الأيديولوجي لا يمكن عزله عن حسابات الجماعة؛ فهو يتيح لها توظيف رمزية "نصرة فلسطين" كأداة لتوسيع قاعدتها الشعبية، وتبرير سياساتها الخارجية حتى أمام المجتمعات التي تئن تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والإنسانية في

مناطق سيطرتها. ومن خلال تقديم نفسها كحركة مقاومة إسلامية، تستثمر الجماعة في سردية تُكسبها شرعية عابرة للطوائف، وتتيح لها التمدد الرمزي والسياسي داخل بيئات متعددة، داخل اليمن وخارجه[6].

ثالثًا: التكامل البنيوي مع الاستراتيجية الإيرانية

يُعدّ الدعم الإيراني للحوثيين عنصرًا حاسمًا في فهم طبيعة تحولهم إلى فاعل عابر للدولة. فإيران، عبر الحرس الثوري وفيلق القدس، لم تكتفِ بتقديم الدعم المالي والعسكري للجماعة، بل ساهمت في تطوير بنيتها الاتصالية والعسكرية، بما في ذلك تكنولوجيا الطائرات المسيّرة، وتقنيات توجيه الصواريخ، وأساليب الحرب الإعلامية. هذا التكامل البنيوي لا يعني فقط تحالفًا ظرفيًا، بل هو جزء من العقيدة الأمنية الإيرانية التي تنظر إلى الفاعلين غير الدوليين كأذرع مرنة للردع غير المتماثل.

وبهذا المعنى، فإن انخراط الحوثيين في الرد العسكري بعد حرب غزة كان متوقعًا ضمن دوائر التخطيط الاستراتيجي في طهران، بل لربما كان مُنسقًا ضمن سقف محدد لتجنب ردود أفعال أمريكية أو إسرائيلية مفرطة. إلا أن هذا لا يلغي هامش المبادرة الذاتية لدى الحوثيين، بل يشير إلى وجود شكل من "الاستقلال النسبي داخل التبعية الوظيفية"، وهو ما يعزز من تعقيد التعامل معهم، سواء من قبل خصومهم الإقليميين أو من قبل الولايات المتحدة[7].

رابعًا: الحوثيون كتهديد للأمن البحري – إعادة تعريف لمجال التأثير

مع تنفيذ الحوثيين لعدة هجمات على السفن التجارية وناقلات النفط، خاصة تلك التي يُعتقد بارتباطها بإسرائيل أو الغرب، أعادت الجماعة تعريف دورها الاستراتيجي كمهدد مباشر لأمن الملاحة الدولية. هذه الهجمات لم تكن فقط رسائل سياسية، بل كانت أداة استراتيجية لإظهار القدرة على كسر المعادلات الجغرافية التقليدية. فقد أثبت الحوثيون أن تهديداتهم ليست محصورة في اليمن أو حدود السعودية، بل تمتد إلى البحر الأحمر وخليج عدن وهما ممران يعبران من خلالهما حوالي 12% من التجارة العالمية.

هنا، يتجلى دور الحوثيين كفاعل غير تقليدي قادر على التأثير في الأمن الإقليمي والدولي بوسائل منخفضة الكلفة وعالية التأثير، وهو ما يفسّر التحرك الأمريكي–البريطاني لتشكيل تحالف بحري دولي، والقيام بضربات دقيقة ضد مواقع داخل اليمن. فبينما تعجز الدول عن شن حروب مفتوحة في ظل التوازنات الحالية، فإن الجماعات مثل الحوثيين تمتلك رفاهية المبادرة والاختباء، في ظل بيئة سياسية وقانونية لا تسمح بتعامل كلاسيكي معهم[6,7].

خامسًا: التأثير الرمزي والنفسي في الرأي العام العربي والإسلامي

لعل أحد أبرز أوجه التحول في موقع الحوثيين كفاعل عابر للدولة، هو نجاحهم في صناعة حالة من الرمزية الثورية أمام الرأي العام العربي والإسلامي، خصوصًا في سياق الحرب على غزة. فالتصريحات المتكررة عن "الرد على العدوان الصهيوني"، وبث مشاهد للهجمات البحرية، وتبني خطاب موحد مع جماعات مثل حزب الله والميليشيات العراقية، ساهمت في ترسيخ صورة الجماعة كجزء من "مقاومة موحدة"، حتى في أوساط لم تكن بالضرورة متعاطفة معها من قبل[8].

هذا البعد الرمزي شكّل إضافة استراتيجية غير تقليدية، وجعل من الحوثيين رقمًا صعبًا في معادلة الردع الإقليمي، ليس فقط كقوة عسكرية، بل كفاعل يمتلك أدوات التأثير النفسي والدعائي. وهو ما يجب أخذه في الحسبان عند تقييم السياسة الأمريكية، التي غالبًا ما تركّز على البُعد العسكري دون إدراك كافٍ لأهمية التأثير الرمزي في بيئة الشرق الأوسط.

لم تعد جماعة الحوثي مجرد طرف داخلي في نزاع يمني طويل الأمد، بل باتت فاعلًا إقليميًا يتصرف من موقع مبادرة استراتيجية، ويتماهى وظيفيًا مع توجهات محور إقليمي مناهض للنفوذ الأمريكي والغربي. لقد أعادت حرب غزة ترتيب خرائط الفاعلين، وفتحت الباب أمام تصدّر الحوثيين لمشهد الردع الإقليمي، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة إعادة النظر في مقاربة كانت تقوم سابقًا على الفصل بين الجماعة والصراعات الإقليمية الأوسع[4].

إن التعامل مع الحوثيين بعد غزة لم يعد يُختزل في دعم مسار سلام في اليمن، بل صار مرتبطًا مباشرة بالأمن البحري، وبتوازن الردع في الإقليم، وبالقدرة الأمريكية على احتواء تهديدات الجماعات غير الدولتية ذات الامتداد العابر للحدود. ومع استمرار هذا التحول، تصبح الحاجة إلى فهم الحوثيين كفاعل جديد لا تقليدي ولا دائم الانصياع ضرورة استراتيجية لأي تصور مستقبلي للاستقرار في الشرق الأوسط[8].

الحوثيون كفاعل عابر للدولة بعد حرب غزة

مثّلت الحرب على غزة في أكتوبر 2023 لحظة مفصلية ليس فقط في مسار الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بل أيضًا في ديناميات الحضور الإقليمي للعديد من الفواعل غير الدولتية، وعلى رأسها جماعة الحوثي اليمنية. فهذه الجماعة، التي كانت تُدرج تقليديًا ضمن لائحة الفاعلين المحليين المنخرطين في نزاع داخلي ضمن حدود اليمن، استطاعت في أعقاب تلك الحرب أن تُعيد تموضع نفسها كفاعل إقليمي يتجاوز في سلوكه واستهدافاته حدود الدولة الوطنية، وينخرط في بنية الصراع الإقليمي الأوسع بوصفه طرفًا مشاركًا فعّالًا في معادلة "الرد المشترك" التي تشكلت في مواجهة إسرائيل وحلفائها الغربيين. بهذا التحول، خرج الحوثيون من نطاق الفعل المحلي إلى حيز الأدوار العابرة للدولة، وأصبحوا يمارسون تأثيرًا مباشرًا على أمن الملاحة الدولية، ويرسمون ملامح جديدة لصورة الجماعات المسلحة في النظام الإقليمي ما بعد غزة[9].

لقد كشفت الهجمات المتكررة التي شنها الحوثيون على السفن التجارية والعسكرية في البحر الأحمر وباب المندب، بزعم الرد على الحرب الإسرائيلية في غزة، عن بُعد استراتيجي جديد في سلوك الجماعة، يضعها في مصافّ الفاعلين غير الدوليين ذوي التأثير المباشر في الأمن الإقليمي والدولي. فهذه الهجمات لم تكن مجرد تعبير عن حالة تضامن عابر، بل عكست إدراكًا استراتيجيًا لدى الحوثيين لطبيعة اللحظة الإقليمية، ورغبة في استثمار حالة الاستقطاب الناشئة لترسيخ موقعهم ضمن محور المقاومة، وتعزيز شرعيتهم الثورية العابرة للحدود. بهذا المعنى، فإن انخراط الجماعة في العمليات المرتبطة بالحرب على غزة يمكن اعتباره خطوة محسوبة لإعادة بناء رأس المال السياسي والعسكري للجماعة، وتوسيع نطاق شرعيتها لتتجاوز الإطار الطائفي أو المحلي إلى إطار أشمل يتقاطع مع المزاج الشعبي العربي والإسلامي العام المتعاطف مع القضية الفلسطينية[9,2].

ومن جهة ثانية، فإن هذا التمدد لم يكن ممكنًا لولا البنية العقائدية التي يستند إليها الحوثيون، والتي تُنتج خطابًا هجوميًا راديكاليًا يستبطن رفضًا تامًا للنظام الإقليمي القائم، ويتبنى أدبيات مقاومة تنتمي إلى تقاليد الثورة الإسلامية في إيران. هذا العامل الأيديولوجي لا يُعد فقط أداة للتجنيد الداخلي، بل يُستخدم أيضًا لبناء سردية جماعية تُشرعن التدخل في ملفات إقليمية، وتُطوّع النزاع المحلي لخدمة أجندة جيوسياسية أوسع. ففي خطاب الحوثيين، يتم دمج الحرب في اليمن مع الصراع مع إسرائيل والولايات المتحدة ضمن إطار "المواجهة الكونية مع قوى الاستكبار"، وهي سردية تُنتج لغة تعبئة، وتُضفي على الأفعال العسكرية بُعدًا أخلاقيًا وأمميًا، ما يُعزّز من قدرة الجماعة على تسويق أدوارها خارج حدودها[10].

لكنّ هذا التحول لا يمكن قراءته بصورة دقيقة من دون الإشارة إلى مستوى التنسيق العميق والتكامل الوظيفي بين الحوثيين وإيران. فالعلاقة بين الطرفين تجاوزت منذ سنوات حدود الدعم العسكري أو المالي، لتأخذ طابعًا بنيويًا يعكس استيعاب الحوثيين للدور الذي يُراد لهم أن يلعبوه ضمن "عقيدة الردع المتعدد الجبهات" التي يتبناها الحرس الثوري الإيراني. لقد وفّرت طهران للجماعة قدرات متقدمة في مجالات الطائرات المسيّرة، والصواريخ الباليستية، والاتصال الإلكتروني، كما ساهمت في تدريب كوادرها على فنون الحرب النفسية والإعلامية. ومن خلال هذا الدعم، أصبحت الجماعة تمتلك ليس فقط أدوات القوة، بل أيضًا الخبرة في إدارة التهديدات المركّبة، وتنظيم عمليات التأثير السياسي عبر ضرب المصالح الغربية بطريقة مدروسة لا تتجاوز "الخطوط الحمراء" التي قد تستدعي ردًا ساحقًا.

وبناءً عليه، فإن الصيغة الجديدة لدور الحوثيين بعد حرب غزة تُشكّل تحولًا في طبيعة الفواعل الإقليمية؛ حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على دولة ترعى وكلاءها، بل بات هؤلاء الوكلاء يمتلكون هامشًا من المبادرة والمناورة، ويمكنهم التحرك باستقلال نسبي ضمن أطر الأهداف الكبرى لمحورهم. فالهجمات الحوثية في البحر الأحمر، وإن تماهت مع الرؤية الإيرانية، إلا أنها في كثير من الأحيان عكست مصالح تكتيكية ذاتية، تتعلق بتعزيز مكانة الجماعة، وفرضها كطرف لا يمكن تجاوزه في أي حسابات أمنية إقليمية مستقبلية[10].

الأهم من ذلك أن هذه الديناميكية وضعت الولايات المتحدة أمام معضلة أمنية واستراتيجية غير تقليدية. فبينما كانت واشنطن تأمل في تقليص التورط في الصراعات الشرق أوسطية، وجدت نفسها مضطرة للرد على جماعة مسلحة غير دولية تُهدد حرية الملاحة، وتُربك الحسابات الدولية في أهم ممرات التجارة والطاقة العالمية. هذا الوضع فرض على صانع القرار الأمريكي أن يُعيد تقييم موقع الحوثيين، لا بوصفهم مجرد طرف في حرب أهلية يمنية، بل كمصدر تهديد عابر للحدود، يتطلب استجابة عسكرية ودبلوماسية متزامنة. وفي هذا السياق، أعيد إدراج الجماعة جزئيًا ضمن لائحة الإرهاب، وشُنت ضد مواقعها ضربات دقيقة، وأُطلقت عمليات بحرية متعددة الجنسيات لحماية الملاحة، ما يوضح أن

واشنطن بدأت تنظر إلى الحوثيين من منظور يربطهم بمنظومة التهديدات الإقليمية المرتبطة بإيران، لا من منظور محلي يمني صرف.

على الجانب الآخر، نجح الحوثيون في تحقيق مكاسب رمزية وإعلامية لا يُستهان بها. فبفضل التغطية الإعلامية المكثفة والتنسيق الخطابي مع فصائل مثل حزب الله والميليشيات العراقية، تمكنوا من فرض أنفسهم كجزء من جبهة "الرد الإقليمي"، وراكموا بذلك شرعية رمزية لا تُقاس بحجم الأرض التي يسيطرون عليها، بل بقدرتهم على توجيه الرسائل العسكرية والسياسية في لحظات مفصلية. هذا الدور الرمزي تعزّز في ظل الغضب الشعبي العربي من الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل خلال حرب غزة، ما منح الحوثيين حاضنة دعائية ساعدت في ترسيخ صورتهم كمقاومة مشروعة في أعين شرائح واسعة من الجمهور العربي[11].

خلاصة القول إن جماعة الحوثي نجحت، في مرحلة ما بعد حرب غزة، في التحول إلى فاعل إقليمي عابر للدولة، يمزج بين التكتيك العسكري، والرمزية الأيديولوجية، والتموضع الاستراتيجي داخل محور إقليمي مناهض للولايات المتحدة. هذا التحول يفرض على القوى الإقليمية والدولية، لا سيما واشنطن، إعادة النظر في أدواتها التقليدية للتعامل مع الجماعات المسلحة، ويعيد طرح الأسئلة حول مستقبل الأمن في الشرق الأوسط في ظل صعود فواعل غير دولتية قادرة على اختراق الحدود، والتأثير في المعادلات الكبرى دون أن تمتلك سيادة معترفًا بها، أو مؤسسات دولة تقليدية.

موقع البحر الأحمر في الحسابات الأمريكية بعد الحرب

يُعدّ البحر الأحمر واحدًا من أكثر المساحات البحرية حساسية واستراتيجية في العالم، حيث يربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس، ويُشكّل شريانًا حيويًا للتجارة الدولية وطرق إمداد الطاقة العالمية. غير أن أهميته لم تكن يومًا بهذا القدر من الوضوح والتوتر كما أصبحت بعد حرب غزة في أكتوبر 2023، حين تحوّل البحر الأحمر من ممر تجاري محايد إلى ساحة اشتباك عسكري غير متماثل بين الولايات المتحدة وشركائها من جهة، وجماعة الحوثي من جهة أخرى. وقد أعاد هذا الواقع رسم خريطة الحسابات الأمريكية في المنطقة، وفرض إعادة تقييم شاملة لمستوى الانخراط الأمني والعسكري المطلوب لحماية مصالحها ومصالح حلفائها[12].

في السياق التاريخي، لم يكن البحر الأحمر بمعزل عن حسابات الهيمنة الأمريكية، إلا أن الأولوية الجيوسياسية له كانت دومًا مشروطة باستقرار إقليمي نسبي، واعتماد واشنطن على ترتيبات أمنية غير مباشرة مع دول محورية مثل السعودية ومصر. غير أن المرحلة ما بعد حرب غزة كشفت هشاشة تلك الترتيبات، وأظهرت أن تهديدات من فاعلين غير دوليين مثل الحوثيين يمكنها أن تُقوّض أمن الملاحة الدولية، وتُجبر الولايات المتحدة على الانخراط المباشر، حتى في وقت كانت تحاول فيه تقليص حضورها العسكري في الشرق الأوسط.

لقد فرضت الهجمات الحوثية المتكررة على السفن التجارية والعسكرية في البحر الأحمر، منذ نوفمبر 2023، تحديًا من نوع خاص؛ إذ لم يكن مصدرها دولة معترف بها يمكن ردعها عبر القنوات التقليدية، بل جاءت من جماعة مسلحة غير رسمية، تتبنّى خطابًا ثوريًا وتعمل ضمن تكتيكات حربية غير متماثلة، بما يجعل الرد عليها معقدًا سياسيًا وعسكريًا. هذه الطبيعة "اللامركزية" للتهديد أربكت الحسابات الأمريكية، ودفعتها إلى استحداث آليات استجابة جديدة، تراوحت بين تشكيل تحالف بحري دولي لحماية الملاحة، وشن ضربات دقيقة على مواقع إطلاق الطائرات والصواريخ في العمق اليمني، ورفع درجة التأهب الاستخباري على امتداد الممر الملاحي من مضيق باب المندب وحتى قناة السويس[12].

والأهم من ذلك أن التهديدات الحوثية في البحر الأحمر لم تكن ذات طابع عسكري تقليدي، بل مثّلت نوعًا من "الضغط الاستراتيجي المتدرج" الذي يهدف إلى خلق حالة من عدم اليقين والتوتر المستمر، ما يؤثر سلبًا على حركة التجارة وأسعار التأمين والشحن، ويدفع الشركات الكبرى إلى تغيير مساراتها بعيدًا عن قناة السويس، بما يضرب مباشرة اقتصاديات دول مثل مصر، ويهدد المصالح الاقتصادية الأمريكية والأوروبية. وهذا يفسّر التفاعل السريع وربما الانفعالي من قبل واشنطن، التي رأت أن السكوت على هذه التهديدات من شأنه أن يُشجّع سلوكيات مشابهة من قبل جماعات أخرى، بل وربما دول معادية تسعى لاختبار حدود القوة الغربية في مناطق النفوذ التقليدي[12].

في ضوء هذا التصعيد، برز البحر الأحمر بوصفه ليس فقط ممرًا استراتيجيًا، بل نقطة ارتكاز في إعادة صياغة عقيدة الردع الأمريكية في الشرق الأوسط. فقد فُسرت التهديدات على أنها امتداد للنفوذ الإيراني، وتجسيد عملي لعقيدة "الحرب بالوكالة"، التي تديرها طهران بأدوات غير نظامية، في محاولة لتقويض الردع الغربي عبر وكلاء محليين لا يرتبطون رسميًا بالدولة. بهذا، لم تعد حماية البحر الأحمر مجرّد مسألة تقنية أو لوجستية، بل أصبحت اختبارًا سياسيًا لاستمرار الهيمنة الأمريكية في مواجهة خصوم يستخدمون أدوات غير تقليدية[12,7].

ومن الناحية الجيوعسكرية، فقد أظهرت واشنطن اهتمامًا متزايدًا بإعادة تموضع قواتها في قاعدة "كامب ليمونيه" في جيبوتي، وتكثيف دورياتها الجوية والبحرية، ونشر نظم دفاع جوي متقدمة في مواقع قريبة من الممرات المستهدفة. كما عزّزت التعاون مع دول مثل فرنسا والمملكة المتحدة ودول الخليج، ضمن ما يُعرف بعملية "الحارس الصامد"، التي هدفت إلى توفير غطاء دولي لاستمرار التدفق التجاري، وتفادي تكرار سيناريو الإغلاق المؤقت لقناة السويس كما حدث في حوادث سابقة.

غير أن هذا الانخراط العسكري لم يكن خاليًا من التحديات. فمن جهة، تواجه الولايات المتحدة صعوبة في فرض ردع فعال على جماعة تمتلك بنية لامركزية، وتتحصّن في بيئة معقدة جغرافيًا وسياسيًا. ومن جهة أخرى، فإن الضربات الأمريكية، رغم دقتها، لم تُنهِ التهديدات، بل ساهمت في رفع منسوب التوتر، وأعطت للجماعة مادة دعائية جديدة لتأكيد روايتها عن "العدوان الأمريكي". هذه المعضلة كشفت محدودية الفعل العسكري في التعامل مع تهديدات بحرية غير متماثلة، وأعادت فتح النقاش داخل دوائر صنع القرار الأمريكي حول الحاجة إلى أدوات أكثر تكاملًا، تشمل الضغط السياسي، العقوبات الذكية، والتحرك الدبلوماسي الإقليمي.

من جانب آخر، أعاد البحر الأحمر من خلال الأزمة ترسيخ موقعه كحدود أمامية بين النفوذ الأمريكي والغربي من جهة، والنفوذ الصيني الإيراني الروسي من جهة أخرى. فالمنطقة، التي تشهد توسعًا صينيًا لافتًا عبر مبادرة "الحزام والطريق"، وتنامي الحضور الروسي في الساحل الإفريقي، باتت ميدانًا لمنافسة متعددة الأبعاد، تدفع الولايات المتحدة إلى إعادة استثمار وجودها البحري وتحديث عقيدتها البحرية الأمنية. ولم يكن مفاجئًا أن تُدرج وزارة الدفاع الأمريكية البحر الأحمر ضمن أولويات الاستراتيجية البحرية لعام 2024، بوصفه ساحة "نصف صلبة" تجمع بين التهديدات التقليدية وغير التقليدية[8].

إضافة إلى ذلك، فإن الحسابات الأمريكية في البحر الأحمر لا تتعلق فقط بحماية السفن والشركات، بل تتقاطع أيضًا مع شبكة التحالفات الإقليمية التي تحاول واشنطن الحفاظ عليها، خاصة في ظل التقارب السعودي–الإيراني، وتغير مواقف دول الخليج من الانخراط في الصراعات المسلحة. لقد فرضت الأزمة على واشنطن واقعًا جديدًا: فهي مطالبة بتأمين الممرات البحرية، دون أن تُظهر انحيازًا مفرطًا يُربك شركاءها الإقليميين، أو يُضعف احتمالات السلام في اليمن، وهو توازن شديد الحساسية، ويعكس حجم التعقيد الذي بات يحكم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ما بعد غزة.

خلاصة القول إن البحر الأحمر لم يعد مجرد ممر استراتيجي في الخارطة الجيوسياسية، بل أصبح ساحة مركزية تُختبر فيها حدود الردع الأمريكي، ويُقاس من خلالها مدى قدرة الولايات المتحدة على حماية مصالحها في مواجهة فواعل غير تقليدية تستخدم أدوات رمزية وميدانية معقدة. هذا التحدي يُحتّم على واشنطن تطوير مقاربة شاملة تتجاوز الرد العسكري العاجل، نحو استراتيجية أمنية–دبلوماسية متكاملة تأخذ في الحسبان التداخل بين الأمن البحري، الصراعات غير المتكافئة، والمصالح الاقتصادية العالمية، ضمن نظام دولي يشهد تصدعًا متسارعًا في قواعده التقليدية.

الموقف الأمريكي بين الضغط العسكري والتقييد الاستراتيجي

مثّل سلوك جماعة الحوثي بعد حرب غزة 2023 تحديًا بالغ التعقيد لصانع القرار الأمريكي، من حيث طبيعة التهديد، وهوية الفاعل، وتوقيته الجيوسياسي. فالهجمات المتكررة التي شنّها الحوثيون على السفن التجارية والعسكرية في البحر الأحمر، تحت ذريعة التضامن مع الفلسطينيين، وضعت الولايات المتحدة أمام معضلة استراتيجية ذات أبعاد مزدوجة: من جهة، هناك حاجة ملحّة إلى ردع هذا التهديد الذي يتجاوز الإطار اليمني إلى تهديد مباشر لحرية الملاحة والنظام التجاري العالمي؛ ومن جهة أخرى، ثمّة وعي داخلي متزايد داخل الإدارة الأمريكية بأن الانخراط العسكري العنيف أو المفرط قد يفضي إلى تعقيد التوازنات الإقليمية، ويدفع واشنطن إلى مستنقع صراع غير قابل للحسم[13].

في هذا السياق، اتسم الموقف الأمريكي تجاه الحوثيين بعد حرب غزة بسمتين متناقضتين ظاهريًا، متكاملتين موضوعيًا: الضغط العسكري المحدود من جهة، والتقييد الاستراتيجي المحسوب من جهة أخرى. هذه الازدواجية ليست دليلًا على التردد، بقدر ما تعكس محاولة واعية لصياغة سياسة تقوم على إدارة الأزمة بدلًا من مواجهتها الكاملة، وتحقيق تأثير ردعي دون التورط في مسار تصعيدي مفتوح العواقب.

على مستوى الضغط العسكري، سارعت واشنطن إلى تشكيل تحالف بحري متعدد الجنسيات أُطلق عليه اسم "عملية الحارس الصامد"، بالتنسيق مع حلفاء مثل المملكة المتحدة وفرنسا، وبدعم لوجستي من دول خليجية. الهدف المعلن للتحالف كان "ضمان حرية الملاحة وحماية السفن التجارية"، إلا أن الخطاب غير المعلن تضمّن رسائل سياسية وعسكرية موجهة لإيران وحلفائها، بأن واشنطن لا تزال قادرة على التحرك الحاسم عند الحاجة، رغم سياساتها

الانسحابية المتدرجة من الشرق الأوسط. كما نفذت القوات الأمريكية ضربات جوية دقيقة على مواقع حوثية يُعتقد أنها مسؤولة عن إطلاق المسيّرات والصواريخ، وأُعيد تصنيف الجماعة ضمن فئة "الكيانات الإرهابية الخاصة"، في إشارة واضحة إلى تغيّر النغمة السياسية في واشنطن تجاهها[13,].

لكن هذه التحركات العسكرية كانت محكومة منذ البداية بسقف سياسي صارم، وضعته الإدارة الأمريكية استنادًا إلى معادلة بالغة الحساسية: ضرورة الردّ دون السقوط في فخ الحرب اللامحدودة. هذا التقييد الاستراتيجي لا ينبع من وهن القوة أو قلة الخيارات، بل من إدراك عميق بأن الحوثيين، بوصفهم فاعلًا غير دولتي ذي مرونة تكتيكية، لا يمكن ردعهم بنفس أدوات الردع الكلاسيكية المستخدمة مع الدول. فالجماعة تعمل ضمن بنية لا مركزية، وتستثمر في المشروعية الرمزية والدعاية الإعلامية، ما يجعلها قادرة على امتصاص الضربات وتحويلها إلى رأسمال تعبوي داخل بيئتها الاجتماعية والسياسية[14].

فضلًا عن ذلك، فإن أي انزلاق أمريكي نحو حملة عسكرية موسعة ضد الحوثيين يُهدد بتقويض جهود السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في اليمن منذ سنوات. فواشنطن، رغم تصعيدها العسكري، لا تزال منخرطة عبر قنوات دبلوماسية موازية لدعم المسار السياسي بين الحكومة اليمنية والحوثيين، بالتعاون مع سلطنة عُمان والمبعوث الأممي. وفي هذا الإطار، فإن أي حملة عسكرية واسعة قد تُفسَّر بأنها انحياز سافر لطرف على حساب آخر، ما قد يعيد الصراع اليمني إلى المربع الأول، ويجهض سنوات من التفاوض غير المباشر الذي أحرز تقدمًا هشًا في تهدئة الجبهات الداخلية.

هذا التوتر بين العسكري والسياسي ينعكس بوضوح في طبيعة اللغة المستخدمة من قبل المسؤولين الأمريكيين. فالتصريحات الرسمية غالبًا ما تتضمن إدانة شديدة للهجمات الحوثية، ووصفها بالخطيرة والمزعزعة للأمن الإقليمي، لكنها في الوقت ذاته تترك هامشًا للحوار، وتحرص على استخدام مصطلحات مثل "ردع التهديد" بدلًا من "إسقاط الجماعة" أو "تغيير النظام". كما ترفض الولايات المتحدة، حتى الآن، الانخراط في أي تحركات برية أو إنشاء قواعد هجومية على الأراضي اليمنية، وهو ما يعكس حرصًا واضحًا على إبقاء الأزمة ضمن نطاق السيطرة العملياتية المحدودة[14,5].

وهناك بُعد آخر لهذا التقييد يتمثل في الاعتبارات الداخلية الأمريكية. فالإدارة الديمقراطية بقيادة الرئيس جو بايدن كانت قد تعهدت، منذ وصولها إلى السلطة، بتقليص التدخلات العسكرية الخارجية، وتبنّت سياسة "الدبلوماسية أولًا" في إدارة الملفات المعقدة، لا سيما في الشرق الأوسط. وقد ألغت في فبراير 2021 تصنيف الحوثيين كجماعة إرهابية، معتبرة أن ذلك يُعقّد العمل الإنساني في اليمن، قبل أن تعود وتعيد إدراجهم جزئيًا في 2024 بعد تصاعد التهديدات البحرية. هذا التذبذب في التصنيف يُعبّر عن المأزق الأخلاقي والسياسي الذي تواجهه الإدارة الأمريكية، بين الالتزام بالقيم الإنسانية وضرورات الأمن القومي، وبين الرغبة في استعادة الردع دون خيانة تعهدات الانسحاب التدريجي من المنطقة.

من ناحية استراتيجية أوسع، لا يمكن فهم هذا السلوك الأمريكي خارج سياق إعادة ترتيب الأولويات الدولية. فالولايات المتحدة باتت تنظر إلى التهديدات الآتية من روسيا والصين على أنها أكثر إلحاحًا من تلك الآتية من الشرق الأوسط، وهو ما يفسّر محاولات تقليص الوجود العسكري هناك لصالح تعزيز الانتشار في آسيا والمحيط الهادئ. غير أن تصعيد الحوثيين أجبر واشنطن على مراجعة بعض تموضعاتها، دون أن تُخضع كامل سياستها للتحول الجذري. فالمطلوب، وفق هذا التصور، ليس العودة إلى عقيدة التدخل المفتوح، بل بناء نوع من الردع البحري المُستدام، منخفض التكلفة، قابل للتكيّف، وقادر على احتواء التهديد دون استنزاف الموارد أو تآكل الشرعية.

إن الموقف الأمريكي بعد حرب غزة يعكس محاولة حثيثة للتعامل مع تهديد مركّب يخلط بين الحرب الرمزية والعملياتية، ويستفيد من المساحات الرمادية في القانون الدولي والسياسة الإقليمية. فواشنطن تدرك أن التعامل مع الحوثيين يختلف عن مواجهة دولة كإيران أو تنظيم كداعش؛ فالجماعة تملك شرعية شعبية في بيئاتها المحلية، وتشارك في مسار سياسي معترف به دوليًا، لكنها في الوقت ذاته تُمارس أدوارًا تتعارض جذريًا مع أمن النظام الدولي. ومن هنا جاءت سياسة "الضغط المقنن": ضربات محسوبة، ورسائل سياسية، وتحركات دبلوماسية، وكلها تهدف إلى احتواء التهديد لا القضاء عليه، على الأقل في المدى المنظور[14].

ختامًا، يمكن القول إن الموقف الأمريكي من الحوثيين بعد حرب غزة يُجسّد نموذجًا معقدًا في صنع السياسة الخارجية، يتداخل فيه التردد الواعي بالحذر العقلاني، والردع المحدود بالاحتواء المحسوب. إنه موقف لا يسعى إلى الانتصار الكامل، بل إلى تحقيق توازن دقيق بين المصالح والقيم، بين التهديد والفرصة، وبين الرد العسكري والتمسك بخيط السلام الرفيع. ومع استمرار التهديدات، فإن نجاح هذه المقاربة سيظل مرهونًا بقدرة واشنطن على الحفاظ على هذا التوازن في بيئة إقليمية تتغير بسرعة، وتزداد فيها الفواعل غير الدولتية جرأة وفاعلية.

التغير في نظرة الحلفاء للسياسة الأمريكية

شهدت العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين والدوليين تحولات ملحوظة بعد الحرب على غزة في أكتوبر 2023، خصوصًا في ضوء الطريقة التي تعاملت بها واشنطن مع التصعيد الحوثي في البحر الأحمر. إذ لم يكن الموقف الأمريكي، الذي جمع بين الرد العسكري المحدود والانضباط الاستراتيجي، موضع إجماع لدى الحلفاء؛ بل شكّل مدخلًا لإعادة تقييم عميق لطبيعة الالتزامات الأمريكية، ومدى مصداقيتها، وأولوياتها الإقليمية الحقيقية. فقد كشفت الأزمة عن تباين في التصورات والمصالح بين واشنطن وشركائها، وأعادت تسليط الضوء على الاختلاف البنيوي بين ما تنتظره دول المنطقة من الولايات المتحدة، وما تستطيع أو ترغب الأخيرة بتقديمه في سياق استراتيجيتها العالمية المتغيرة[15].

أولى الدول التي اصطدمت بمحدودية الموقف الأمريكي كانت المملكة العربية السعودية، التي على الرغم من علاقاتها التاريخية العميقة مع واشنطن، وجدت نفسها في موقف معقد. فمن جهة، صعّدت جماعة الحوثي، العدو المباشر للسعودية في حرب اليمن، من تهديداتها في البحر الأحمر بذريعة دعم غزة. ومن جهة أخرى، كانت الرياض آنذاك تُجري مفاوضات متقدمة مع الحوثيين – بوساطة عمانية – بهدف التوصل إلى اتفاق تهدئة دائم في اليمن، كجزء من رؤية إقليمية أوسع تشمل تقاربًا مدروسًا مع إيران، وتخفيف التوتر في المنطقة. وعندما بدأت الولايات المتحدة بشن ضربات ضد الحوثيين، دون تنسيق واضح مع المملكة، نشأت حالة من الالتباس السياسي لدى القيادة السعودية: هل تمثل الضربات الأمريكية دعمًا غير معلن لموقفها من الحوثيين؟ أم أنها ستؤدي إلى نسف جهود التهدئة التي تبنّتها في السنوات الأخيرة؟

الأكثر تعقيدًا هو أن الضربات الأمريكية جرت ضمن خطاب سياسي لم يُقدّم أي التزام أمريكي حقيقي بدعم التحالف العربي أو تعزيز الاستراتيجية السعودية في اليمن، بل جرى تبريرها حصريًا في إطار الدفاع عن حرية الملاحة وحماية المصالح الدولية. بهذا، رأت الرياض أن الموقف الأمريكي لم يعد يُدار من منطلق "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، بل بات محكومًا بمحددات أمنية ضيقة، تُعلي من مصلحة الولايات المتحدة التكتيكية على حساب البُعد الاستراتيجي في العلاقة.

هذا الشعور بعدم اليقين لم يكن حكرًا على السعودية. فقد عبّرت الإمارات العربية المتحدة، وإن بصوت أقل علانية، عن تحفظات مشابهة. فالإمارات، التي انسحبت نسبيًا من العمليات المباشرة في اليمن لكنها لا تزال تحتفظ بنفوذ استراتيجي في الجنوب اليمني وعلى الموانئ، رأت في الهجمات الحوثية تهديدًا مباشرًا لمصالحها البحرية والاقتصادية. لكنها في المقابل، لم تُبدِ حماسة كبيرة للانخراط في التحالف الأمريكي البحري الجديد، ربما في سياق إعادة تموضعها الاستراتيجي وتقليص رهانها على المظلة الأمنية الأمريكية التقليدية[16]. هذا التريّث يعكس قراءة إماراتية لما بعد حرب غزة مفادها أن واشنطن أصبحت أقل رغبة في الانخراط العسكري طويل الأمد، وأكثر تركيزًا على ردود فعل موضعية لا تبني استراتيجيات شاملة.

وعلى الجانب الآخر من المعادلة، بدت **إسرائيل** الحليف الأقرب تقليديًا للولايات المتحدة غير راضية عن المستوى الذي تعاملت به واشنطن مع التهديدات القادمة من الحوثيين. فإسرائيل كانت تنظر إلى التصعيد الحوثي على أنه امتداد مباشر للحرب في غزة، وأن الهجمات على السفن المملوكة أو المرتبطة بها تُشكّل تهديدًا استراتيجيًا لا يمكن الاكتفاء تجاهه بردود موضعية. وقد مارست تل أبيب ضغطًا علنيًا وغير علني على الإدارة الأمريكية لتوسيع نطاق العمليات العسكرية ضد الحوثيين، وربما توجيه ضربات استباقية أوسع، أو استهداف البنية التحتية العسكرية للجماعة بشكل ممنهج. لكن إدارة بايدن، المحكومة باعتبارات داخلية ودولية متشابكة، رفضت الانجرار وراء مثل هذا التصعيد، ما أحدث نوعًا من "الفجوة التكتيكية" بين الطرفين، وإن ظل التحالف الاستراتيجي قائمًا في جوهره[15].

أما على الصعيد الدولي، فقد بدت المواقف الأوروبية أكثر تماهيًا مع المقاربة الأمريكية من حيث الشكل، لكنها أقل التزامًا من حيث الفعل. فقد شاركت بريطانيا إلى جانب الولايات المتحدة في بعض العمليات الجوية ضد مواقع الحوثيين، وساهمت في تعزيز الوجود البحري في البحر الأحمر. لكن دولًا أوروبية أخرى، مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا، أظهرت تحفظًا أكبر، وتخوّفت من أن تؤدي العمليات العسكرية إلى تصعيد إقليمي واسع يُربك موازين المصالح الاقتصادية والسياسية في الشرق الأوسط، خاصة في ظل اعتماد أوروبا المتزايد على بدائل الطاقة القادمة من الخليج بعد الحرب في أوكرانيا. هذا التفاوت في المواقف كشف عن غياب رؤية غربية موحدة، وعن تراجع الحماسة الأوروبية لتحمل أعباء أمنية خارجية في غياب تهديد مباشر.

في المقابل، استثمرت الصين وروسيا هذا التناقض في الرؤى الغربية لتعزيز موقعيهما في الإقليم. فالصين، التي ترتبط بعلاقات متنامية مع كل من إيران والسعودية، امتنعت عن الانضمام إلى التحالف البحري بقيادة واشنطن، واكتفت بتصريحات دبلوماسية تدعو إلى "ضبط النفس والحوار"، فيما زادت من وتيرة تواجدها البحري غير العسكري في السواحل الإفريقية. أما روسيا، التي تسعى منذ سنوات لتكريس نفوذها على البحر الأحمر من خلال السودان وسوريا، فقد وظّفت أزمة الملاحة لتأكيد خطابها المناهض للهيمنة الأمريكية، وقدّمت نفسها كطرف دولي يدعم مقاربة أمنية متعددة الأقطاب بدلًا من الانفراد الأمريكي بالقرار.

أمام هذه التفاعلات، ظهرت عدة مؤشرات على أن الحلفاء الإقليميين، حتى الأقرب تقليديًا لواشنطن، أصبحوا يتعاملون مع الولايات المتحدة بمنطق أكثر واقعية، وربما براغماتية حذرة. فبعد سنوات من التراجع الأمريكي في المنطقة، بدءًا من الانسحاب من العراق، ثم أفغانستان، ثم الاتفاق النووي الإيراني (وما تبعه من تذبذب في السياسات)، بدأت دول الخليج، وإسرائيل، وحتى بعض الحلفاء الأوروبيين، تدرك أن المظلة الأمريكية لم تعد شاملة أو تلقائية كما كانت، وأن واشنطن أصبحت أكثر ميلاً لإدارة الأزمات من مسافة، بدلًا من قيادتها المباشرة[16].

هذه التحولات تدفع باتجاه إعادة تعريف للعلاقات الاستراتيجية، وربما نحو صيغة جديدة من "التحالفات المحدودة" أو "الشراكات المتغيرة"، حيث لا تُبنى العلاقة على وعود شاملة، بل على تقاطعات مصالح ظرفية، وموازنات دقيقة بين الرغبة في الدعم وبين إدراك محدوديته. وهنا يكمن التحدي أمام السياسة الخارجية الأمريكية: كيف تحافظ على مصداقيتها وردعها، دون أن تتورط في التزامات لا تتناسب مع أولوياتها الاستراتيجية الأوسع، خاصة في ظل التزاحم العالمي في ملفات أوكرانيا، تايوان، والطاقة.

في النهاية، فإن التغير في نظرة الحلفاء للسياسة الأمريكية بعد حرب غزة وتداعياتها لا يعكس فقط أزمة تكتيكية مرتبطة بالحوثيين أو البحر الأحمر، بل يشير إلى لحظة أوسع من التحول في النظام الإقليمي والدولي، حيث تتغير موازين النفوذ، وتتراجع القطبية الأحادية، وتتحول العلاقات من التبعية إلى التفاوض، ومن الاصطفاف إلى التفاهم المشروط. وفي هذا السياق الجديد، لم تعد واشنطن مركز العالم الذي لا يُستغنى عنه، بل أصبحت فاعلًا قويًا لكنه بحاجة إلى تجديد أدواته، وإعادة بناء الثقة مع شركائه، إن أراد الحفاظ على دوره.

المبحث الثالث: تحليل السياسة الأمريكية تجاه الحوثيين بعد حرب غزة

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحوثيين

أفرزت البيئة الاستراتيجية التي أعقبت حرب غزة 2023 واقعًا جديدًا في معادلات الأمن الإقليمي، فرض على صانع القرار الأمريكي إعادة تعريف أولوياته، وخصوصًا في ما يتعلق بالتعامل مع الفاعلين غير الدوليين مثل جماعة الحوثي. هذه السياسة لم تنشأ من فراغ، بل تأسست على مجموعة من المحددات البنيوية والسياقية التي تفاعلت فيما بينها لتنتج موقفًا أمريكيًا مركبًا، يجمع بين التحفظ والتصعيد، وبين الدبلوماسية والقوة، وبين الإقرار بواقع الجماعة والتخوف من تمددها الإقليمي.

يُمكن تقسيم هذه المحددات إلى خمسة مستويات مترابطة: (1) المحددات الأمنية والعسكرية، (2) المحددات الاقتصادية والاستراتيجية، (3) المحددات السياسية والدبلوماسية، (4) المحددات القانونية والحقوقية، و(5) المحددات الداخلية المرتبطة بالرأي العام والنخب الأمريكية.

أولًا: المحددات الأمنية والعسكرية

تمثّل الأمن البحري وحرية الملاحة الدولية أحد المرتكزات الجوهرية في عقيدة الأمن القومي الأمريكي، خاصة في مناطق حيوية مثل البحر الأحمر وخليج عدن. فمنذ نهاية الحرب الباردة، كرّست الولايات المتحدة وجودًا عسكريًا دائمًا في هذه المناطق انطلاقًا من قاعدتها في جيبوتي، ومن خلال أساطيلها المتعددة، حفاظًا على مصالحها ومصالح حلفائها وشركائها التجاريين. ومع تصاعد الهجمات الحوثية بعد حرب غزة، وجدت واشنطن نفسها أمام تهديد مباشر لهذا المبدأ، ما جعل من الضروري التحرك ضمن منطق "الدفاع الاستباقي" لتأكيد الجاهزية والردع[17].

هذا الاعتبار الأمني لا يرتبط فقط بالسفن المستهدفة أو نوعية الهجمات، بل يتعلق أساسًا بالخطر التراكمي الذي يمثله التساهل مع جماعة تمتلك القدرة على تعطيل شريان تجاري عالمي، والتسبب في أزمات اقتصادية عابرة للقارات. ولذا، فإن الرد العسكري الأمريكي جاء ليؤكد استمرار التزام واشنطن بما يُسمى "حرية البحار"، وهو مبدأ مؤسس في الاستراتيجية البحرية الأمريكية منذ القرن العشرين، لكنه بات اليوم مهددًا من قبل فواعل غير تقليديين.

ثانيًا: المحددات الاقتصادية والاستراتيجية

الولايات المتحدة، وإن لم تعد تعتمد بشكل مباشر على واردات النفط من الشرق الأوسط كما في العقود الماضية، لا تزال معنية بحماية استقرار أسواق الطاقة الدولية، ومنع أي اضطراب في سلاسل الإمداد قد يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار أو تهديد للتدفقات الاستثمارية. وبما أن البحر الأحمر يُعتبر ممرًا لقرابة 12% من التجارة العالمية، فإن أي تهديد لهذا المسار يُترجم فورًا إلى أضرار اقتصادية، سواء في شكل ارتفاع تكاليف التأمين والنقل، أو انحراف السفن نحو طرق أطول وأكثر تكلفة، كالدوران حول رأس الرجاء الصالح.

علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى البحر الأحمر كمساحة تنافس استراتيجية مع قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا، خاصة في ظل التمدد الصيني عبر مبادرة "الحزام والطريق"، وبناء قواعد لوجستية في جيبوتي والسودان. بالتالي، فإن تساهل واشنطن أمام تهديدات الحوثيين يُمكن أن يُفسَّر كعلامة ضعف، ويمنح خصومها الجيوسياسيين مساحة أوسع لإعادة التموقع الإقليمي[18].

ثالثًا: المحددات السياسية والدبلوماسية

منذ وصول إدارة بايدن إلى السلطة، سعت إلى اعتماد سياسة خارجية تُركّز على الدبلوماسية والتعددية، وإعادة ترميم علاقات واشنطن مع حلفائها وشركائها بعد سنوات من التوتر في عهد ترامب. وفي هذا الإطار، حاولت الإدارة أن تظهر كقوة معتدلة تحترم القانون الدولي، وتدعم مسارات السلام، وتُفضّل الحلول السياسية على التدخلات العسكرية الصلبة.

لكن الهجمات الحوثية وضعت هذا التوجه الدبلوماسي على المحك، وأجبرت واشنطن على موازنة دقيقة بين إظهار القوة والتمسك بخيار التفاوض، خاصة في ظل الدور الذي لعبته سلطنة عمان كمُيسّر للحوار اليمني، والدعم الذي أبدته واشنطن لمفاوضات غير مباشرة بين السعودية والحوثيين. ومن هنا، لم يكن الرد الأمريكي يتجه نحو "تحطيم الجماعة"، بل إلى "احتوائها"، في محاولة للتوفيق بين ضرورات الردع ومتطلبات الحل السياسي.

رابعًا: المحددات القانونية والحقوقية

ثمة بُعد قانوني يُقيد الحركة الأمريكية تجاه الجماعات المسلحة في الشرق الأوسط، خاصة بعد الانتقادات المتكررة التي طالت إدارة بايدن بشأن استمرار بيع الأسلحة للسعودية خلال حرب اليمن، ومسؤولية الولايات المتحدة الأخلاقية عن الضحايا المدنيين. من هذا المنظور، فإن أي انخراط مباشر أو موسّع ضد الحوثيين يجب أن يُبرَّر قانونيًا وفق مبدأ "الدفاع عن النفس" أو "حماية الملاحة الدولية"، وإلا فإنه سيفتح بابًا واسعًا للنقد الداخلي والدولي، ويُضعف سردية واشنطن عن التزامها بالقانون الدولي الإنساني.

هذا الاعتبار انعكس في طبيعة الضربات الأمريكية، التي اتسمت بالدقة والاستهداف، وتجنبت حتى الآن الدخول في حرب شاملة قد تؤدي إلى ضحايا مدنيين أو تدمير واسع للبنية التحتية اليمنية، ما يؤكد أن السياسة الأمريكية مقيدة بـ"الإطار الأخلاقي" للرد العسكري، ولو بصورة نسبية[19].

خامسًا: المحددات الداخلية – السياسة والرأي العام

لا يمكن عزل السياسة الخارجية عن سياقها الداخلي. فإدارة بايدن تواجه بيئة سياسية أمريكية مستقطبة، وضغوطًا متزايدة من الحزب الجمهوري الذي يتهم الإدارة بالتراخي في الدفاع عن المصالح الأمريكية، ومن الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي الذي يرفض الانخراط في حروب جديدة في الشرق الأوسط[20]. وبين هذين الضغطين، كان على بايدن أن يُظهر حزمًا دون التصعيد، وأن يوازن بين صورة "القائد العالمي الحازم" وصورة "الدبلوماسي العاقل" الذي يرفض الانجرار نحو الحروب.

أضف إلى ذلك، أن الرأي العام الأمريكي بات أكثر حساسية من السابق تجاه الانخراط العسكري الخارجي، بعد عقدين من الحروب في أفغانستان والعراق. وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن أغلبية الأمريكيين تُفضّل التركيز على القضايا الداخلية مثل الاقتصاد والصحة والهجرة، ما يجعل أي عملية عسكرية في اليمن، إذا لم تكن لها شرعية واضحة ومبرر مباشر للمواطن الأمريكي، عُرضة للرفض الشعبي والإعلامي[20].

أدوات السياسة الأمريكية: من الضربات إلى التحالفات

تُعد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الفاعلين غير الدوليين وعلى رأسهم جماعة الحوثي اختبارًا حقيقيًا لقدرة الدولة العظمى على التكيف مع أنماط تهديدات جديدة، لم تعد تستجيب لمنطق الردع الكلاسيكي. فمنذ تصاعد هجمات الحوثيين على الملاحة الدولية في البحر الأحمر عقب حرب غزة، سعت واشنطن إلى توظيف مجموعة من الأدوات السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاقتصادية لمواجهة التحدي، ضمن مقاربة متدرجة تراوحت بين الضربات المحدودة، وبناء

التحالفات، وتحريك الأدوات القانونية والدبلوماسية، في محاولة لخلق بيئة ردع دون الدخول في صدام شامل. غير أن فعالية هذه الأدوات تظل محل نقاش، في ظل مرونة الجماعة الحوثية، وامتلاكها هامشًا كبيرًا للمناورة، وانخراطها ضمن شبكة إقليمية غير رسمية تدعمها قوى دولية كإيران[21].

الأداة الأولى التي اعتمدت عليها واشنطن تمثّلت في الضربات الجوية الدقيقة، والتي استهدفت مواقع إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة، والمخازن العسكرية ومراكز القيادة والتحكم التابعة للحوثيين. وقد جرت هذه الضربات ضمن ما وُصف بـ"الرد الدفاعي"، حيث تعمدت الولايات المتحدة أن تكون عملياتها محددة النطاق، متجنبة توسيع دائرة الاستهداف كي لا تنزلق إلى حرب مفتوحة، وهو ما عبّرت عنه صراحة وزارة الدفاع الأمريكية بأن الهدف ليس "خوض حرب في اليمن"، بل "تقليص قدرات الجماعة على تهديد الملاحة الدولية". هذه الضربات حملت رسالة مزدوجة: ردع الحوثيين ميدانيًا، وطمأنة الحلفاء الإقليميين والدوليين بأن الولايات المتحدة لا تزال قادرة على التدخل الحاسم عند الضرورة[21,16].

غير أن هذه الأداة العسكرية، ورغم أهميتها التكتيكية، أثبتت محدوديتها الاستراتيجية، نظرًا لعدة عوامل. أولها أن الجماعة الحوثية لا تعتمد في بنيتها على تمركز ثابت، بل على انتشار أفقي في مناطق جبلية وأوساط مدنية، ما يجعل من استهداف بنيتها التحتية أمرًا معقدًا ويهدد بوقوع أضرار جانبية. وثانيها أن الجماعة توظّف كل ضربة أمريكية كأداة دعائية لتعزيز سرديتها المناهضة لـ"الهيمنة الغربية"، ما يجعل من الرد الأمريكي – مهما كان دقيقًا – وقودًا جديدًا لسردية المقاومة والبطولة في أدبياتهم. وثالثها، وربما الأهم، أن الضربات لم تؤدِ إلى وقف الهجمات الحوثية، بل استمرت الأخيرة في إطلاق المسيّرات واستهداف السفن، ما يطرح تساؤلات حول فاعلية الردع الأمريكي ذاته[12].

في موازاة الضربات، لجأت الولايات المتحدة إلى أداة التحالفات البحرية متعددة الجنسيات، كخيار وقائي واستراتيجي طويل الأمد. فقد أعلنت في أواخر 2023 عن تشكيل تحالف دولي لحماية الملاحة في البحر الأحمر، تحت اسم "عملية الحارس الصامد"، بمشاركة دول غربية وإقليمية مثل بريطانيا، فرنسا، البحرين، وأستراليا، بالإضافة إلى مساهمات لوجستية من دول الخليج. كان الهدف المعلن للتحالف هو حماية السفن التجارية ومرافقتها عبر الممرات المائية، ونصب منظومات رصد وإنذار مبكر، وإنشاء خطوط اتصال سريعة للرد على أي تهديد محتمل.

هذه الخطوة، ورغم أنها بدت امتدادًا طبيعيًا للعقيدة الأمريكية البحرية، إلا أنها كشفت عن واقع جديد: لم تعد واشنطن راغبة أو قادرة على التحرك بمفردها، بل تسعى إلى "تقاسم العبء الأمني" مع الشركاء والحلفاء، سواء بدافع تخفيض التكاليف أو لتفادي التصعيد السياسي. ومع ذلك، واجه هذا التحالف عدة تحديات، أبرزها غياب مشاركة صريحة من بعض الحلفاء التقليديين، مثل السعودية والإمارات، الذين فضّلوا التريث أو الانخراط غير المباشر، خشية إرباك علاقاتهم المستجدة مع إيران أو تفجير مسارات التهدئة مع الحوثيين. كما اصطدمت عمليات التحالف بمحدودية القدرة على تغطية المساحات الشاسعة للملاحة، وبالتكتيكات الحوثية المرنة التي تستغل التوقيت والمفاجأة والجغرافيا[22].

إلى جانب الأدوات العسكرية والأمنية، فعّلت واشنطن أدوات دبلوماسية وقانونية واقتصادية ضمن مقاربتها تجاه الحوثيين. فقد أعادت الإدارة الأمريكية تصنيف الجماعة، جزئيًا، ضمن قائمة "الكيانات الإرهابية الخاصة"، في خطوة رمزية تهدف إلى الضغط السياسي دون عرقلة الجهود الإنسانية أو المسار التفاوضي. كما كثفت واشنطن التنسيق مع سلطنة عمان والمبعوث الأممي، وشددت على أن تصعيدها العسكري لا يستهدف المسار السياسي في اليمن، بل "سلوكًا عدائيًا محددًا خارج الحدود الوطنية". هذه الرسالة الدبلوماسية هدفت إلى منع تحويل الضربات الأمريكية إلى ذريعة لإنهاء مفاوضات السلام أو تعطيل جهود التهدئة الإقليمية.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن الولايات المتحدة لم تُفعّل حتى الآن عقوبات شاملة على الجماعة، كما تفعل مع إيران أو حزب الله، لكنها تركت الباب مفتوحًا أمام "خيارات إضافية" إذا استمرت الهجمات الحوثية. ويُلاحظ أن الإدارة الأمريكية فضّلت التدرج في التصعيد، وامتنعت عن استهداف قنوات التمويل غير الرسمية، أو فرض عقوبات على شخصيات قيادية حوثية، في محاولة للإبقاء على خيوط الاتصال والضغط في آنٍ واحد[8]. هذا الأسلوب يعكس قناعة في واشنطن بأن الحوثيين، رغم كونهم جماعة مسلحة، يملكون بنية سياسية واجتماعية تجعل من أي تصعيد شامل محفوفًا بعواقب إنسانية وسياسية غير محسوبة.

وما يُلاحظ بوضوح، هو أن أدوات السياسة الأمريكية تجاه الحوثيين لم تُستخدم ضمن رؤية موحّدة أو عقيدة ثابتة، بل جاءت كردود فعل مدروسة على تطورات ميدانية، بما يعكس الطبيعة "التكيفية" لصنع القرار الأمريكي في مواجهة التهديدات غير المتماثلة. فواشنطن لم تُعلن أهدافًا نهائية واضحة في تعاملها مع الحوثيين، ولم تُقدّم تصورًا طويل الأمد لمستقبل علاقتها باليمن، بل اكتفت بتحديد أهداف قصيرة الأمد: حماية الملاحة، ردع الهجمات، منع التصعيد، والحفاظ

على مسار التفاوض. هذه المحدودية قد تكون متعمدة، لكنها تفتح المجال لنقد مفاده أن غياب استراتيجية شاملة يُضعف من فاعلية الأدوات المستخدمة، ويمنح خصوم واشنطن فرصة للمناورة والتمدد.

في المجمل، تعكس أدوات السياسة الأمريكية تجاه الحوثيين بعد حرب غزة مزيجًا من الاستجابة التكتيكية والاحتواء الاستراتيجي. فهي لا تسعى إلى اجتثاث الجماعة أو الدخول في حرب مفتوحة، لكنها بالمقابل تحاول فرض ثمن على السلوكيات التي تهدد مصالح واشنطن ومجتمعها التجاري الدولي. غير أن فعالية هذه الأدوات ستظل مرهونة بقدرة الولايات المتحدة على بناء إجماع دولي حقيقي، واستثمار أدواتها العسكرية دون أن تتورط في مواجهة شاملة لا تخدم مصالحها، خاصة في ظل تزاحم الملفات الدولية الأخرى على طاولة القرار الأمريكي.

حدود الردع الأمريكي في ظل الحرب غير المتماثلة

تُعدّ جماعة الحوثي من أبرز الأمثلة على الفواعل غير الدولتية التي استطاعت، عبر أدوات محدودة نسبيًا، إحداث تأثير استراتيجي في البنية الأمنية الإقليمية والدولية. ومن هنا، تبرز المعضلة الكبرى التي واجهت الولايات المتحدة بعد حرب غزة: كيف يمكن فرض الردع على فاعل غير تقليدي، لا يخضع لقواعد الاشتباك الكلاسيكية، ولا يتقيّد بحسابات الدولة الحديثة؟ لقد مثّلت المواجهة مع الحوثيين، في هذا السياق، اختبارًا صارخًا لحدود فعالية الردع الأمريكي في بيئة تتسم بالحرب غير المتماثلة، التي تذوب فيها الفوارق بين المدني والعسكري، بين الداخل والخارج، وبين الهجوم والدعاية الرمزية[23].

من حيث المبدأ، تقوم نظرية الردع في العلاقات الدولية على أساس القدرة على تهديد الطرف المقابل بإلحاق ضرر أكبر من المكاسب التي يمكن أن يحققها من الفعل العدائي. بعبارة أخرى، الردع ينجح حين يدرك الخصم أن كلفة سلوكه أعلى من فائدته. إلا أن هذا المنطق، الذي نجح في التعامل مع الدول سواء في الحرب الباردة أو في المواجهات الإقليمية التقليدية يُظهر محدودية واضحة عندما يُطبّق على جماعات مثل الحوثيين، الذين لا تُخضعهم نفس آليات الضغط، ولا تُخيفهم الخسارة بنفس المعايير، ولا تستفزهم الرسائل العسكرية كما يحدث مع الأنظمة الرسمية[7].

أول حدود الردع الأمريكي في الحالة الحوثية تكمن في الطبيعة اللامركزية للجماعة .فالقيادة الحوثية لا تُدير منظومة دولة، بل شبكة من المقاتلين والمراكز ذات الطابع المحلي، ما يجعل من الصعب ضرب مركز ثقل واحد يمكن تدميره لفرض الانهيار أو التراجع. بمعنى آخر، لا وجود لعاصمة قابلة للسقوط، ولا لهرم سلطة قابل للشلل. وهذه اللامركزية، رغم أنها تُصعّب عمليات السيطرة، تُعد في الوقت ذاته أحد مصادر القوة في مواجهة قوة مثل الولايات المتحدة، التي تستند إلى مفاهيم السيطرة الكاملة والرد الحاسم. وبذلك، يصبح الردع تحديًا متزايدًا كلما ازدادت بنية العدو تفككًا وتكيفًا. [18]

ثانيًا، ترتبط محدودية الردع الأمريكي بالقدرة الحوثية على استيعاب الضربات وتحويلها إلى رأسمال رمزي .فعلى عكس ما يُفترض في نظرية الردع، فإن تلقي الضربات بالنسبة لجماعات مثل الحوثيين لا يُترجم دائمًا إلى انكسار أو إعادة حسابات، بل يُقدَّم كدليل على "الصمود" و"الثبات". وهذا لا يُعد مجرد استغلال إعلامي، بل يُنتج سرديات تُوظّف داخل البيئة اليمنية وخارجها لتكريس صورة جماعة تتحدى الإمبراطورية الأكبر في العالم، ما يُعزّز من مشروعيتها السياسية والدينية في أوساط معينة. من هنا، يصبح الردع سيفًا ذا حدين: كلما ازداد الضغط العسكري، ازداد معه رصيد الجماعة لدى جمهورها ومناصريها[23].

ثالثًا، تُواجه استراتيجية الردع الأمريكي معضلة أخلاقية–سياسية تتعلق بالمشهد الإنساني في اليمن .فمنذ سنوات، يُنظر إلى الحرب اليمنية باعتبارها واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم. وبالتالي، فإن أي توسع أمريكي في العمليات العسكرية، خاصة إذا تسبّب بسقوط ضحايا مدنيين، من شأنه أن يُحدث ضررًا فادحًا بصورة واشنطن الدولية، ويُقوّض شرعية تحركها في أعين الرأي العام العالمي والمحلي. وهذا القيد الأخلاقي، رغم وجاهته، يُستخدم من قبل الحوثيين كدرع بشري واستراتيجي، ما يجعل الردع العسكري مكبّلاً بقيود القانون الإنساني الدولي، وغير قادر على الوصول إلى مستويات الردع القصوى.

رابعًا، إن البيئة التي يعمل فيها الحوثيون تندرج ضمن الحرب غير المتماثلة، أي تلك التي تجمع بين الميدان والسردية، بين السلاح والإعلام، بين المعركة العسكرية والمعركة النفسية. وتُظهر التجربة الأمريكية في العراق وأفغانستان مدى الصعوبة في كسب هذا النوع من الحروب، حيث لا تُقاس النصر بالسيطرة على الأرض، بل بالقدرة على التأثير، وزعزعة إرادة العدو، والبقاء رغم الضغط. في هذا السياق، لم تعد القوة النارية الهائلة كافية لتحقيق الردع، بل باتت

جزءًا من المعركة الرمزية التي تُستثمر لصالح الجماعة. فحتى الضربات الدقيقة، رغم تفوقها التكنولوجي، تفقد فعاليتها إذا لم ترتبط بمنظومة متكاملة من الردع السياسي والنفسي والإعلامي[6].

خامسًا، هناك عامل مرتبط بالتصور الإيراني العام، الذي يُشكل المظلة الاستراتيجية لسلوك الحوثيين. إذ إن الجماعة لا تعمل في فراغ، بل ضمن شبكة من الفاعلين المرتبطين بإيران، سواء من حيث التدريب أو التمويل أو التنسيق الاستراتيجي. وهذا يمنح الحوثيين قدرة مضاعفة على مقاومة الضغط الأمريكي، لأنهم لا يُراهنون فقط على قوتهم الذاتية، بل على حسابات محور أوسع قد يرى في استمرار الضغط فرصة لاستنزاف الولايات المتحدة، أو لإعادة خلط الأوراق الإقليمية. وهنا تبرز أزمة الردع الأمريكي: هل يُمارس ضد الحوثيين كجماعة مستقلة؟ أم ضدهم كوكيل إيراني ضمن مشروع جيوسياسي أكبر؟

من ناحية أخرى، فإن الردع لا ينجح في ظل غياب أهداف سياسية واضحة .فواشنطن لم تُعلن حتى الآن ما الذي تريده تحديدًا من الحوثيين: هل تريد فقط وقف الهجمات البحرية؟ هل تسعى لإخراجهم من دائرة التأثير الإقليمي؟ أم تهدف إلى إعادة توازن الداخل اليمني؟ هذا الغموض في الهدف يُنتج غموضًا في الوسيلة، ويُربك منطق الردع ذاته، لأن الجماعة لا تدرك أو لا تؤمن أن ثمة سقفًا واضحًا يجب التوقف عنده. ومع استمرار الغموض، تزداد فاعلية أساليب الكرّ والفرّ، وتُصبح الحرب لعبة استنزاف لا منتصر فيها.

في المقابل، يُمكن القول إن نجاح الردع في هذا السياق لا يجب أن يُقاس بوقف كامل للهجمات، بل بإعادة ضبط السلوك الحوثي ضمن حدود "الرد المقبول ."بمعنى أن تتحول جماعة الحوثي من فاعل متمرد غير منضبط، إلى فاعل منضبط نسبيًا، يُدرك أن هناك سقفًا لا يجب تجاوزه. وهذه المقاربة تتطلب أدوات متداخلة: مزيجًا من الضغط العسكري، والتنسيق الاستخباري، والدبلوماسية الخلفية، والدعم السياسي للشركاء الإقليميين. وهي مقاربة تستلزم صبرًا استراتيجيًا، وتفهُّمًا لطبيعة الخصم، وموازنة دقيقة بين الردع والعقلانية.

خلاصة القول إن حدود الردع الأمريكي تجاه الحوثيين بعد حرب غزة ليست فنية أو عسكرية فقط، بل هي بنيوية تتعلق بطبيعة الفاعل نفسه، وبالإطار الإقليمي والدولي المحيط به، وبالقيود القانونية والسياسية والأخلاقية التي تحكم صانع القرار في واشنطن. لقد كشفت المواجهة مع الجماعة عن الفجوة بين النظرية والممارسة، وعن التحدي الذي يطرحه فاعل "صغير الحجم – كبير التأثير" في بيئة إقليمية متغيرة، ترفض الانضباط بالنماذج التقليدية للهيمنة والردع. وفي ظل هذا التعقيد، تظل السياسة الأمريكية بحاجة إلى إعادة ابتكار منظومتها الردعية، بما يتلاءم مع خصائص التهديدات الجديدة، ويُجنّبها تكرار أخطاء الماضي في حروب لم تُكسب، بل طُويَت دون حسم.

احتمالات التصعيد أو الاحتواء في المدى القريب

مع استمرار التوتر في البحر الأحمر وتكرار الهجمات الحوثية على السفن التجارية والعسكرية بعد حرب غزة، أصبح من الضروري تحليل السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة وجماعة الحوثي، سواء على صعيد التصعيد أو فرص الاحتواء. لا يتعلّق الأمر فقط بالمعطيات الميدانية، بل بمنظومة كاملة من العوامل المتداخلة: من مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين، إلى توازنات القوى المحلية في اليمن، مرورًا باعتبارات السياسة الداخلية في الولايات المتحدة، وتوجهات محور المقاومة، وتكتيكات الحرب غير المتماثلة. ورغم أن المجال لا يزال مفتوحًا على احتمالات متعددة، فإن تحليل الاتجاهات الراهنة يسمح برسم أربع سيناريوهات رئيسية تتراوح بين التصعيد المحدود، والتصعيد الشامل، والاحتواء الحذر، والانفراج المشروط.

أولًا: سيناريو التصعيد المحدود والمُدار

يُعد هذا السيناريو الأقرب إلى الواقع القائم حتى منتصف عام 2025. ويقوم على فرضية أن الولايات المتحدة ستستمر في استخدام القوة العسكرية بشكل محدود ودقيق لردع الحوثيين عند تجاوزهم خطوطًا حمراء واضحة، خاصة تلك المرتبطة بحرية الملاحة وأمن السفن الدولية. في المقابل، لن تُقدِم واشنطن على توسيع العمليات إلى مستوى حرب شاملة، بل ستسعى إلى الحفاظ على مستوى محسوب من التوتر، يُمكّنها من الضغط دون الانجرار إلى صراع مفتوح.

هذا السيناريو يحظى بدعم من النخبة الأمنية الأمريكية، التي تدرك أن التورط العسكري العميق في اليمن غير مقبول شعبيًا، ومرهق استراتيجيًا، ولا يخدم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في آسيا وأوروبا[24]. ومن شأن هذا النمط من التصعيد المحدود أن يوفّر غطاءً سياسيًا للرد على الهجمات، ويُبقي الأبواب مفتوحة أمام المسار الدبلوماسي، ويُرسل رسائل ردع مدروسة إلى إيران دون استفزاز شامل.

غير أن هذا السيناريو، رغم واقعيته، يحمل في داخله تناقضًا: فهو لا يُنهي التهديد، ولا يُضعف بنية الجماعة، بل يُبقي على حالة "اللاحسم" التي تستنزف موارد الردع الأمريكي وتُطيل أمد التهديد غير المتماثل، ما يجعله سيناريو استنزافيًا على المدى الطويل.

ثانيًا: سيناريو التصعيد الشامل والمواجهة المباشرة

يفترض هذا السيناريو أن سلوك الحوثيين سيشهد تصعيدًا نوعيًا وكميًا، سواء من خلال استهداف مباشر لسفن أمريكية أو بريطانية، أو عبر توسيع الهجمات إلى ممرات جديدة، أو استخدام أسلحة أكثر تطورًا (مثل صواريخ كروز بعيدة المدى أو غواصات مُسيّرة). في هذه الحالة، قد تجد واشنطن نفسها مضطرة إلى تصعيد عملياتها إلى مستوى حملة جوية شاملة، وربما تنسيق عمليات برية محدودة مع حلفائها الإقليميين، خاصة إذا ترافقت الهجمات مع تهديد لحركة النفط أو ضرب لمصالح استراتيجية غربية في البحر الأحمر.

هذا السيناريو يُعزز إذا ما تزامنت هجمات الحوثيين مع تصعيد في جبهات إقليمية أخرى (لبنان، العراق، سوريا)، أو في حال تدهورت العلاقات الأمريكية–الإيرانية بشكل فجائي (مثل انهيار المفاوضات النووية أو وقوع هجوم إيراني مباشر على أهداف غربية). غير أن هذا التصعيد يحمل مخاطر جسيمة، من بينها الانزلاق إلى مواجهة إقليمية أوسع، وإغراق اليمن في فوضى مفتوحة، وتصاعد الهجمات الانتقامية ضد المصالح الأمريكية في المنطقة، واحتمال تشكّل رأي عام دولي مناوئ لتجدد الحرب في بلد يعاني أصلًا من كارثة إنسانية مزمنة[25].

لذلك، فإن هذا السيناريو، رغم كونه ممكنًا في حال التصعيد الحوثي النوعي، يبقى مستبعَدًا كخيار أول لدى واشنطن، ويُنظر إليه كـ"خيار اضطراري" في حال تدهورت جميع البدائل الأخرى.

ثالثًا: سيناريو الاحتواء الحذر

يقوم هذا السيناريو على افتراض أن واشنطن ستُركز في الفترة القادمة على إجراءات غير عسكرية لاحتواء التهديد الحوثي، بما في ذلك تفعيل العقوبات الاقتصادية، وتعزيز الاستخبارات، ودعم القدرات الدفاعية لحلفائها الإقليميين، والعمل الدبلوماسي من خلال شركاء مثل عمان ومصر. في هذا الإطار، يمكن أن تُعيد الولايات المتحدة إحياء مسار تفاوضي غير مباشر مع الحوثيين عبر قنوات وساطة إقليمية، بالتوازي مع الحفاظ على الجاهزية العسكرية دون تفعيلها الفوري.

ويتماشى هذا السيناريو مع السياسة الأمريكية العامة في الشرق الأوسط، التي تسعى إلى "إدارة الأزمات لا حلّها"، ضمن نهج تقليلي للتكلفة (Cost Minimization) واستنزاف أقل للموارد. ويتضمن هذا النمط استراتيجية "الردع بالتلميح"، أي الإبقاء على التهديد العسكري قائمًا، دون ممارسته الفعلي، على أمل أن تُؤدي الضغوط التراكمية إلى تعديل سلوك الحوثيين دون مواجهة مفتوحة[26].

غير أن هذا السيناريو يعتمد على فرضية مفادها أن الحوثيين عقلانيون في حساباتهم السياسية والعسكرية، وأنهم يُمكن احتواؤهم دون قتال. وإذا ثبت عكس ذلك، أو واصل الحوثيون استخدام الهجمات البحرية كأداة للتفاوض أو الابتزاز، فإن الاحتواء الحذر قد يُفسَّر من قبلهم كضعف أمريكي، ويؤدي إلى نتائج عكسية على مستوى الردع.

رابعًا: سيناريو الانفراج المشروط

يُعد هذا السيناريو الأكثر تفاؤلًا، ويفترض إمكانية تحقيق انفراج نسبي في سلوك الحوثيين، عبر مقايضة محدودة ضمن اتفاق غير مباشر برعاية إقليمية. في هذا السيناريو، قد تعرض واشنطن أو شركاؤها تسهيلات اقتصادية أو سياسية للجماعة (مثل تسهيل دخول المساعدات، أو رفع قيود مالية جزئية، أو غضّ النظر عن بعض مطالبها المحلية) مقابل التزام واضح بوقف الهجمات البحرية، وضبط النفس إزاء الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، وعدم التصعيد خارج حدود اليمن[27].

هذا السيناريو يتطلب توافقًا سياسيًا داخليًا لدى الحوثيين، وقدرة من سلطنة عمان على لعب دور الوسيط الفاعل، وقبولًا أمريكيًا بعدم الدفع نحو "تغيير سلوك" شامل للجماعة، والتركيز فقط على وقف التهديدات البحرية. كما يفترض هذا السيناريو أن إيران ستكون مستعدة لفرملة اندفاع وكلائها، على الأقل مؤقتًا، بهدف تجنّب مواجهة مع الولايات المتحدة [27].

ورغم أن هذا المسار يبدو منطقيًا في بعض جوانبه، إلا أنه يواجه تحديات واقعية: فالولايات المتحدة لا ترغب في مكافأة جماعة مدرجة ضمن قائمة الكيانات الإرهابية، والحوثيون قد يرون في التهدئة تفريطًا برصيدهم الإقليمي. كما أن التوازنات داخل الجماعة قد لا تسمح بقرار كهذا بسهولة، في ظل تداخل الجناح السياسي مع الجناح العسكري والديني.

يبدو أن السيناريو الأكثر ترجيحًا في المدى القريب هو **استمرار نمط التصعيد المحدود**، ضمن دينامية ردع متقطع، يوازي بين الحاجة إلى الحسم التكتيكي والرغبة في تجنّب الانزلاق الاستراتيجي. غير أن هذا النمط لا يمكنه الاستمرار إلى ما لا نهاية، لأن استمرار التهديد الحوثي للملاحة يُفرز كلفة تراكمية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري[13].

أما السيناريوهات الأخرى من التصعيد الشامل إلى الانفراج المشروط فتبقى مرهونة بمؤشرين أساسيين: أولًا، مستوى سلوك الجماعة في الأسابيع القادمة، سواء من حيث عدد الهجمات ونوعيتها؛ وثانيًا، قدرة واشنطن على بناء منظومة ردع واقعي متكامل، يشمل الأدوات العسكرية والدبلوماسية والاستخبارية في آنٍ واحد.

في النهاية، فإن مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والحوثيين لا يتوقف فقط على القرارات في صنعاء أو واشنطن، بل على بنية النظام الإقليمي نفسه، وعلى التفاعلات الكبرى في العلاقة مع إيران، وعلى قدرة الفاعلين الدوليين على صياغة قواعد اشتباك جديدة في بيئة باتت تميل أكثر إلى الفوضى والتفكك منها إلى النظام والانضباط.

أظهر تحليل السياسة الأمريكية تجاه جماعة الحوثي بعد حرب غزة أن هذه السياسة لا تقوم على عقيدة متماسكة أو رؤية شاملة، بل تتسم بطابع تفاعلي مرحلي يتأرجح بين الضغط العسكري والانضباط الاستراتيجي، وبين الرغبة في فرض الردع وتجنّب الانخراط الميداني طويل الأمد. فقد عكست أدوات السياسة الأمريكية، كما طُرحت في هذا الفصل، نمطًا من التكيف السريع مع التهديدات، دون القدرة أو الرغبة في الدخول في معركة حسم حقيقية. ويتضح من ذلك أن واشنطن، وهي تتعامل مع الحوثيين، تحاول الموازنة بين أربعة محددات مركزية: حماية المصالح الحيوية في البحر الأحمر، تفادي حرب إقليمية مفتوحة، الحفاظ على مسار السلام في اليمن، والحد من التورط العسكري في منطقة لم تعد على رأس أولوياتها العالمية[27].

وفي سياق الحرب غير المتماثلة، واجهت الولايات المتحدة حدودًا واضحة لفاعلية الردع التقليدي. فالجماعة الحوثية، بوصفها فاعلًا غير دولتي يعمل ضمن شبكة إقليمية، استطاعت امتصاص الضربات، وتحويلها إلى أدوات رمزية تعزز موقعها السياسي والإعلامي. كما أن بنيتها اللامركزية، وقدرتها على الحركة في بيئة جغرافية وشعبية معقدة، حدّت من فعالية الضربات الأمريكية، وجعلت كلفتها السياسية والإنسانية أعلى مما يُحتمل في المدى الطويل.

وفي ما يخص السيناريوهات المستقبلية، تبيّن أن السياسة الأمريكية تميل إلى خيار "التصعيد المحدود المُدار" كحل مؤقت لتقليص التهديد دون الانخراط في حرب شاملة. غير أن هذا السيناريو بحد ذاته يظل هشًا، ما لم يُدعّم بمنظومة متكاملة من الردع السياسي، والتحرك الاستخباراتي، والتنسيق الإقليمي، وإعادة بناء ثقة الحلفاء في نوايا واشنطن وجديتها في حماية النظام الأمني الإقليمي.

وعليه، فإن المبحث الثالث قد بيّن بوضوح أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الحوثيين لا يمكن فصلها عن البيئة الإقليمية الأوسع، ولا عن تراجع القطبية الأمريكية الأحادية، ولا عن صعود نمط جديد من الفواعل المسلحة التي تتحدى منطق الدولة، وتُعيد صياغة مفاهيم الردع والسيادة والمواجهة. ومع استمرار هذه البيئة، فإن مستقبل السياسة الأمريكية مرهون ليس فقط بتكتيك الرد على التهديدات، بل بإعادة التفكير الجذري في كيفية التعامل مع الفاعلين من غير الدول في ظل نظام دولي لم يعد منضبطًا بقواعد ما بعد الحرب الباردة.

المبحث الرابع: السياسة الأمريكية في اليمن بين الانخراط المحدود وصناعة الاستقرار الإقليمي

الإطار التاريخي للسياسة الأمريكية في اليمن

شهدت السياسة الأمريكية تجاه اليمن تحولات متباينة على مدى العقود الماضية، تبعًا للظرف الجيوسياسي الإقليمي والدولي، وتبدّل أولويات واشنطن في الشرق الأوسط. غير أن القاسم المشترك في هذه السياسة كان اعتماد الولايات المتحدة على نمط من **الانخراط المحدود** الذي يوازن بين تحقيق المصالح الاستراتيجية والابتعاد عن الغرق في التفاصيل المعقدة للنزاعات اليمنية الداخلية. لقد حافظت واشنطن على علاقة مزدوجة مع اليمن: علاقة أمنية تهدف إلى مكافحة الإرهاب، وعلاقة دبلوماسية محكومة بالسياق الإقليمي العام، خصوصًا في ما يتعلق بدورها كضامن لأمن الخليج العربي[28].

تعود جذور السياسة الأمريكية في اليمن إلى مرحلة الحرب الباردة، حيث كان يُنظر إلى اليمن الجنوبي، آنذاك تحت الحكم الاشتراكي، بوصفه ساحة للنفوذ السوفييتي في شبه الجزيرة العربية، بينما مثّل اليمن الشمالي حليفًا ضمنيًّا للمحور الغربي. لكن الدور الأمريكي ظل في معظم الفترات مقتصرًا على **المراقبة عن بعد**، وتقديم المساعدات التنموية

المحدودة، دون التدخل المباشر في شؤون الداخل اليمني، على عكس ما حدث في مناطق أخرى مثل إيران أو مصر أو الخليج.

ومع بداية الألفية الثالثة، تغيرت مقاربة الولايات المتحدة لليمن بشكل لافت، خصوصًا بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح اليمن يُنظر إليه باعتباره بيئة خصبة لتنظيم القاعدة، وضمن ما عُرف آنذاك بـ"الملاذات الآمنة للإرهاب". وبناءً على ذلك، انتقل الحضور الأمريكي من الطابع التنموي والإنساني إلى الطابع الأمني والاستخباراتي، مع تركيز خاص على تتبع المقاتلين الأجانب، وتنفيذ عمليات نوعية بطائرات مسيّرة لاستهداف قيادات تنظيم القاعدة في جزيرة العرب[28]. هذه المرحلة كرّست ما يمكن وصفه بـ"الانخراط الموجّه"، حيث باتت السياسة الأمريكية في اليمن محكومة بمنطق مكافحة الإرهاب أولًا، وليس التنمية أو بناء الدولة .

غير أن اندلاع الثورة اليمنية في 2011، وصعود جماعة الحوثي، وتحوّل البلاد إلى ساحة لصراع إقليمي بين السعودية وإيران، أدخل السياسة الأمريكية في حالة من التردد والانقسام. ففي السنوات التي تلت التدخل العسكري السعودي عام 2015، دعمت واشنطن التحالف العربي سياسيًا، ووفّرت له الغطاء الدبلوماسي والسلاح واللوجستيات، لكنها في الوقت نفسه بدأت تتعرض لضغوط داخلية ودولية نتيجة الكارثة الإنسانية الناجمة عن الحرب، والانتهاكات الموثّقة للقانون الدولي الإنساني، ما جعل من الاستمرار في الدعم غير المشروط مخاطرة سياسية على الساحة الداخلية الأمريكية، خاصة لدى الحزب الديمقراطي.

ومع وصول إدارة جو بايدن إلى الحكم عام 2021، سعت الولايات المتحدة إلى **إعادة ضبط مقاربتها تجاه اليمن**، حيث أوقفت دعمها العملياتي للتحالف العربي، ورفعت الحوثيين من قائمة التنظيمات الإرهابية (مؤقتًا)، وأعلنت عن دعمها لحل سلمي شامل، وعيّنت مبعوثًا خاصًا لليمن، بالتوازي مع دعم الجهود الأممية. هذه المقاربة هدفت إلى إخراج الولايات المتحدة من "زاوية الحرب" وإعادة تموضعها كوسيط بين الأطراف اليمنية، لكن الواقع السياسي والميداني، خصوصًا بعد حرب غزة، أظهر أن الابتعاد عن الصراع لا يعني تحييد تداعياته، وأن الجماعة الحوثية باتت تتجاوز السياق اليمني المحلي لتتحول إلى فاعل إقليمي يهدد مصالح أمريكية مباشرة[29,13] .

من هذا المنطلق، يمكن القول إن الإطار التاريخي للسياسة الأمريكية في اليمن اتسم بعدم الاستمرارية، وبالانتقال بين أنماط مختلفة من التفاعل: من الحياد الحذر، إلى الانخراط الأمني، إلى الدعم غير المشروط، ثم إلى إعادة التموضع الدبلوماسي. وهذه التحولات لم تكن نتيجة خطط استراتيجية طويلة الأمد، بقدر ما كانت استجابات ظرفية لأحداث إقليمية كبرى، من بينها الحرب على الإرهاب، الثورة اليمنية، التنافس الإيراني–السعودي، ثم أخيرًا الانفجار الجيواستراتيجي الذي أعقب حرب غزة.

الدرس الأبرز الذي يمكن استخلاصه من هذا التاريخ هو أن الولايات المتحدة لم تطوّر يومًا سياسة متماسكة تجاه اليمن كدولة وشعب ومؤسسات، بل تعاملت معه غالبًا بوصفه "ملفًا وظيفيًا" تابعًا لملفات أخرى: الأمن الخليجي، مكافحة الإرهاب، التوازن مع إيران، حماية الملاحة[29]. وهذا ما أدى إلى فشل متكرر في بلورة دور أمريكي مستدام وبنّاء في اليمن، يُسهم في تحقيق الاستقرار، بدلًا من إدارة الأزمات من مسافة محسوبة.

خلاصة الأمر، أن الفهم الدقيق للسياسة الأمريكية الراهنة تجاه الحوثيين لا يمكن أن يتم دون العودة إلى هذا الإطار التاريخي المتأرجح، الذي يشير بوضوح إلى أن واشنطن لم تبنِ علاقة مؤسسية مع اليمن بقدر ما تفاعلت معه كتهديد أمني أو ساحة نفوذ، وأن هذا النمط من التفاعل كان وسيظل عاجزًا عن إنتاج استقرار طويل الأمد ما لم يترافق مع رؤية متكاملة تأخذ في الحسبان تعقيدات الداخل اليمني، والتشابك العميق بين المحلي والإقليمي والدولي.

الانخراط الأمريكي بعد حرب غزة: بين الضرورة والتردد

مثّلت حرب غزة في أكتوبر 2023 نقطة انعطاف استراتيجية في كيفية تعاطي الولايات المتحدة مع الملف اليمني، وتحديدًا مع جماعة الحوثي التي استثمرت الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي لفرض حضورها في المشهد الإقليمي، من خلال تصعيد غير مسبوق للهجمات البحرية في البحر الأحمر. لم تكن هذه الهجمات مجرد دعم رمزي لحركة حماس أو تضامن شعاراتي مع الفلسطينيين، بل كانت إعلانًا فعليًا عن تجاوز الجماعة حدود النزاع الداخلي اليمني، وتموضعها كفاعل إقليمي يملك القدرة على تهديد مصالح دولية[30,4]. وبالنسبة لواشنطن، لم يعد بالإمكان التعامل مع الحوثيين كطرف محلي فقط، بل باتوا يشكلون تهديدًا مباشرًا لأمن الملاحة الدولية، ولمصالح الشحن والطاقة العالمية، ولمكانة الولايات المتحدة كضامن للأمن البحري في واحدة من أكثر النقاط حيوية في العالم.

من هذا المنطلق، وجد صانع القرار الأمريكي نفسه أمام معادلة معقدة: ضرورة الانخراط لاحتواء التهديد الحوثي من جهة، والحذر من التورط العسكري في ساحة حرب مستعصية من جهة أخرى. وقد انعكس هذا التوتر بين الضرورة والتردد في بنية القرار الأمريكي بعد حرب غزة، حيث اتّبعت واشنطن سياسة مزدوجة: ضربات محدودة ومحسوبة ضد البنية الهجومية للحوثيين، دون السعي إلى تصعيد مفتوح؛ وفي الوقت نفسه، تكثيف التحركات الدبلوماسية والضغط عبر الحلفاء لتجنب الانهيار الكامل لمسار التهدئة في اليمن[7].

لقد فرضت التطورات الميدانية وتحديدًا الاستهداف المتكرر للسفن التجارية المرتبطة بالغرب أو بإسرائيل على الولايات المتحدة تجاوز السياسة الانسحابية التي تبنّتها منذ إدارة بايدن، والتي ركّزت على تقليص التورط في صراعات الشرق الأوسط لصالح التركيز على آسيا وأوروبا. فتهديد البحر الأحمر لم يكن مسألة يمنية داخلية، بل قضية أمن دولي بالمعنى الكامل، تضع واشنطن أمام اختبار لمدى قدرتها على الاستجابة السريعة والفعّالة في مواجهة فاعل غير دولتي يتبع تكتيكات مرنة، ويعمل ضمن شبكة إقليمية تدعمها قوى بحجم إيران.

في هذا السياق، أُطلقت "عملية الحارس الصامد" كتحالف بحري دولي لحماية الملاحة، وهو ما مثّل أداة تعويضية للحد من الانخراط الأمريكي المباشر، من خلال تقاسم العبء الأمني مع الحلفاء، مع الحفاظ على القيادة العملياتية الأمريكية. كما نُفذت سلسلة من الضربات الجوية الدقيقة ضد منصات إطلاق الطائرات المسيّرة والصواريخ، ومعسكرات تدريب ومخازن أسلحة، في محاولة لإضعاف قدرات الحوثيين على تنفيذ الهجمات البحرية. غير أن هذه العمليات بقيت ضمن سقف عملياتي شديد الحذر، حيث تجنبت استهداف القيادات السياسية للجماعة أو البنية التحتية المدنية في مناطق سيطرتها، حرصًا على عدم إشعال مواجهة شاملة قد تُخرج الحرب اليمنية عن السيطرة، أو تُحبط المفاوضات القائمة مع السعودية[22].

وتجدر الإشارة إلى أن الانخراط الأمريكي بعد حرب غزة لم ينبع فقط من حسابات أمنية أو عسكرية، بل أيضًا من اعتبارات رمزية تتعلق بمصداقية واشنطن كقوة عظمى. فالهجمات الحوثية المتكررة، التي انتشرت مشاهدها على وسائل الإعلام ومواقع التواصل، مثّلت تحديًا صارخًا للهيبة الأمريكية، خصوصًا في وقت تواجه فيه واشنطن ضغوطًا متعددة في أوكرانيا، وتوترات متصاعدة في بحر الصين الجنوبي، ومنافسة متزايدة من الصين وروسيا في فضاءات النفوذ التقليدية. من هذا المنطلق، كان الصمت أو التراخي في مواجهة تهديدات الحوثيين سيُقرأ كعلامة ضعف، تُغري خصومًا آخرين باختبار حدود القوة الأمريكية في مناطق أخرى.

ورغم هذه الضرورات، ظل الانخراط الأمريكي محكومًا بجملة من القيود البنيوية والسياسية. أولها، أن اليمن لا يُعدّ من الملفات ذات الأولوية العليا في جدول الأعمال الاستراتيجي الأمريكي، مقارنة بملفات مثل الردع النووي الإيراني أو التنافس مع الصين. ثانيها، أن الرأي العام الأمريكي، كما أظهرته استطلاعات مراكز بحوث بارزة، لم يُبدِ دعمًا لأي تدخل جديد في الشرق الأوسط، بل بات أكثر ميلاً إلى التركيز على الداخل. وثالثها، أن الإدارة الأمريكية لا تريد نسف ما تبقى من جهود التهدئة اليمنية–اليمنية، التي دعمتها عبر الأمم المتحدة، وبذلت فيها سلطنة عمان ودول أخرى جهدًا دبلوماسيًا معقدًا استمر لأشهر.

في ضوء هذا التوازن الدقيق، حاولت واشنطن استثمار "التصعيد الحوثي" كفرصة لإعادة صياغة مقاربتها تجاه اليمن، عبر تفعيل أدوات الردع البحري دون استعداء المكونات اليمنية الأخرى، وعبر تقوية الشراكات الأمنية دون العودة إلى نموذج "الحرب الشاملة على الإرهاب". هذا الانخراط الجديد لا يقوم على منطق المواجهة المباشرة، بل على ما يمكن تسميته بـ"الضغط الوقائي"، أي منع تفاقم التهديد دون السعي إلى القضاء عليه، مع الإبقاء على خيوط التواصل مفتوحة، سواء عبر المبعوثين الأمميين، أو عبر أطراف إقليمية فاعلة مثل عمان وقطر[31].

غير أن التحدي الحقيقي لهذا النموذج يتمثل في هشاشته الزمنية: إذ إن التهديد الحوثي يتغير باستمرار، ويتطور من حيث النوعية والتكتيك، بينما تظل أدوات الردع الأمريكية محدودة بإرادة سياسية مترددة، وبيئة قانونية داخلية لا تمنح الغطاء الكافي لتوسيع العمليات. ومع استمرار هذا الوضع، تصبح السياسة الأمريكية عرضة لفقدان المبادرة، وتتحول من فاعل ضابط للإيقاع إلى فاعل مفاعيل، يرد على الحدث دون أن يملك زمام المبادرة[5].

خلاصة القول إن الانخراط الأمريكي في اليمن بعد حرب غزة لم يكن خيارًا حرًا، بل نتيجة لضرورة فرضها التهديد الحوثي للبحر الأحمر. لكن هذا الانخراط، رغم كونه استجابة لأزمة آنية، لا يزال أسير التردد البنيوي الذي طالما ميّز السياسة الأمريكية تجاه اليمن. ومادامت الولايات المتحدة عاجزة عن صياغة رؤية استراتيجية متماسكة لليمن تتجاوز منطق "الملف الأمني" إلى منطق "بناء الاستقرار الإقليمي" فإن هذا الانخراط سيبقى في دائرة التفاعل التكتيكي، لا

المبادرة الاستراتيجية، وسيظل عُرضة للتقويض بفعل التغيرات الميدانية وسلوك الجماعة الحوثية وشبكة الاصطفافات الإقليمية والدولية المتسارعة[31].

حدود الدور الأمريكي في بناء الاستقرار اليمني

رغم الحضور الأمريكي السياسي والعسكري في اليمن على مدى العقود الأخيرة، إلا أن واشنطن لم تنجح في صياغة دور حقيقي وفاعل في عملية بناء الاستقرار في هذا البلد، الذي ظل ساحة للصراع، لا شريكًا في التنمية أو الأمن الإقليمي المستدام[32]. يعود ذلك إلى أن الولايات المتحدة نظرت إلى اليمن، في معظم مراحل تعاملها معه، لا بوصفه دولة ذات خصوصيات داخلية مركّبة ومطالب تنموية وإنسانية وأمنية شاملة، بل كـ"ملف أمني" ملحق بأجندة مكافحة الإرهاب أو حماية المصالح البحرية، أو كبند فرعي ضمن توازن القوى مع إيران والسعودية.

إن الحديث عن دور أمريكي في بناء الاستقرار اليمني يكشف عن فجوة كبيرة بين الشعارات والتطبيقات، بين المعلَن في الخطاب السياسي الأمريكي وبين الواقع الذي تحكمه حسابات المصالح المحدودة. فعلى الرغم من أن واشنطن دعمت برامج إنسانية وتنموية في اليمن من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) ، وقدمت تمويلًا لمشاريع إغاثية عبر الأمم المتحدة، فإن هذا الدعم ظل دائمًا دون رؤية تكاملية، وغالبًا ما ارتبط بمقتضيات اللحظة، أو بضرورات سياسية لتخفيف الضغوط الحقوقية والدولية، لا برؤية استراتيجية لبناء دولة مستقرة أو اقتصاد قابل للتعافي[32].

أحد أبرز مظاهر قصور الدور الأمريكي يتمثل في فشل واشنطن في دعم مؤسسات الدولة اليمنية خلال لحظات مفصلية، خاصة بعد عام 2011، حيث كان بالإمكان استثمار الزخم السياسي بعد الثورة اليمنية لصالح إصلاح هيكلي حقيقي في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. لكن، وبدلًا من أن تلعب واشنطن دورًا في إعادة هيكلة النظام السياسي اليمني على أسس تضمن الشمول والمواطنة والتوازن، اكتفت بالعمل من خلال نوافذ أمنية ضيقة تركز على الاستخبارات ومكافحة الإرهاب، ما جعل من الولايات المتحدة طرفًا وظيفيًا في المعادلة، لا شريكًا في بناء الاستقرار البنيوي[29].

ثم جاء الانخراط الأمريكي في دعم التحالف العربي بقيادة السعودية ابتداءً من 2015، ليعمّق من تناقضات الدور الأمريكي في اليمن. فقد اختارت واشنطن في تلك المرحلة الوقوف إلى جانب مسار عسكري لم يكن يملك منذ بدايته استراتيجية خروج واضحة أو رؤية لإعادة بناء الدولة بعد الحرب. وقد قدّمت واشنطن دعمًا استخباراتيًا ولوجستيًا وتسليحيًا للتحالف، لكنها لم تشترط التزامًا واضحًا بحماية المدنيين، أو ببلورة تسوية سياسية شاملة. وبدلًا من ذلك، اكتفت بطرح عبارات عامة عن "دعم جهود الأمم المتحدة"، بينما كان الواقع الميداني يشهد تدهورًا متسارعًا للوضع الإنساني، وتفككًا لبنية الدولة، وصعودًا لمجموعة من الفواعل غير الرسمية داخل اليمن، من الحوثيين إلى المجالس الانتقالية، والمكونات القبلية المسلحة[33].

ثم، ومع مجيء إدارة بايدن، جرى الحديث عن "تصحيح المسار"، وتم الإعلان عن وقف الدعم الأمريكي للعمليات الهجومية في اليمن، وتعيين مبعوث خاص للملف، لكن هذه الإجراءات بقيت شكلية إلى حد كبير، ولم تُترجم إلى رؤية متماسكة للتعاطي مع عمق الأزمة اليمنية. فقد غابت خطة أمريكية واضحة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، أو لدمج الفواعل اليمنيين في عملية سياسية قابلة للاستمرار، أو لمواجهة التحديات الهيكلية التي تمنع اليمن من التحول إلى دولة مستقرة ذات سيادة فعلية.

أكثر من ذلك، فإن الخطاب الأمريكي حول "دعم الحل السياسي" ظل في كثير من الأحيان فضفاضًا، ويُستخدم كأداة دبلوماسية أكثر منه كخطة عمل، بينما بقي الواقع السياسي يُدار من عواصم إقليمية، وغالبًا بعيدًا عن تأثير مباشر من واشنطن. بل يمكن القول إن كثيرًا من المحطات السياسية في المسار اليمني جرت دون تدخل أمريكي حاسم، أو حتى اهتمام واضح، وهو ما أفسح المجال لقوى أخرى مثل إيران، وروسيا، وأطراف خليجية لملء الفراغ وإعادة تشكيل البيئة السياسية على أسس لا تُخدم بالضرورة الاستقرار أو المصالح الأمريكية.

كما أن اعتماد الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة على أدوات ضغط محدودة كالعقوبات الفردية أو الإدانات الدبلوماسية أو الدعم الإنساني لم ينجح في تحويل التأثير الأمريكي إلى قوة حقيقية تفرض وزنها في معادلة الحل. فواشنطن، وإن كانت لا تزال الفاعل الأكثر قدرة من حيث القوة الصلبة والناعمة، إلا أنها لم تُحسن استخدام هذه القدرة لإحداث تحوّل حقيقي في مسار الأزمة اليمنية، ما جعل حضورها يتآكل لصالح قوى أخرى لديها رؤى أكثر وضوحًا، وإن كانت أقل التزامًا بالقانون الدولي أو بحقوق الإنسان[29].

خلاصة هذا القسم أن الولايات المتحدة لم تنجح في لعب دور حقيقي في بناء الاستقرار في اليمن، لا بسبب نقص الإمكانات، بل نتيجة غياب الرؤية، وافتقارها إلى الإرادة السياسية اللازمة، وانشغالها المتكرر بملفات أكثر "إلحاحًا" في

سلم أولوياتها. إن مقاربة "الانخراط المحدود" التي تبنّتها واشنطن في اليمن، وإن كانت مفهومة من زاوية تقليل الأكلاف، إلا أنها في النهاية لم تُنتج إلا فراغًا سياسيًا واستراتيجيًا، استُغلّ من قبل الفاعلين المسلحين والفوضويين، وترجم إلى مزيد من الفشل في تحقيق استقرار مستدام، سواء على المستوى الداخلي أو في محيط البحر الأحمر والخليج.

السياسة الأمريكية في اليمن: تقييم نقدي وإمكانات التحول المستقبلي

عند تقييم السياسة الأمريكية في اليمن عبر العقود الأخيرة، تتجلى أمام الباحث سلسلة من الإخفاقات البنيوية المتراكمة التي حالت دون أن تتحول هذه السياسة إلى عنصر فاعل في استقرار اليمن، أو حتى إلى إطار متماسك يمكن البناء عليه لمواجهة التحديات الإقليمية. فمنذ بداية الانخراط الأمريكي الحقيقي بعد هجمات 11 سبتمبر، وحتى التحولات التي فرضتها حرب غزة 2023، اتسمت مقاربة واشنطن تجاه اليمن بسمات ثلاث: التوظيف الأمني قصير الأمد، الارتباط بالأجندة الخليجية والإسرائيلية، وغياب الاستراتيجية المتكاملة[34].

أولًا، على المستوى المفاهيمي، اتخذت واشنطن من "مكافحة الإرهاب" الإطار المهيمن على رؤيتها لليمن، بحيث أُعيد تعريف الجغرافيا السياسية اليمنية كفضاء خطر يستوجب التتبع والضربات الجوية والإجراءات الاستخبارية، بدلًا من كونها بلدًا بحاجة إلى دعم تنموي، وتدخل دبلوماسي يواجه جذور التوتر. هذا الاختزال للواقع اليمني إلى معادلة "إرهاب = تهديد = استهداف"، قاد إلى سياسة أحادية الجانب، لم تتعامل مع الواقع السياسي والاجتماعي اليمني بشموليته، بل كرّست مزيدًا من التهميش والانفصال بين الولايات المتحدة والفاعلين اليمنيين المؤثرين، مما خلق بيئة خصبة للنفور الشعبي واستقطاب القوى الراديكالية.

ثانيًا، غلبت على السياسة الأمريكية في اليمن نزعة الانجرار لا المبادرة .فقد ظلت واشنطن في معظم محطاتها تُجاري الأحداث بدلًا من صناعتها؛ تتابع تطورات الصراع وتتكيف معها، لكنها نادرًا ما اتخذت موقفًا استباقيًا يُعيد تشكيل الوقائع على الأرض. ويمكن في هذا السياق مقارنة الدور الأمريكي بالدور الإيراني: ففي حين استثمرت طهران في بناء علاقات سياسية–أيديولوجية مع الحوثيين، وتحويلهم إلى أداة استراتيجية إقليمية، لم تنجح واشنطن في بناء علاقات مشابهة مع أي طرف يمني بطريقة تضمن النفوذ المستدام أو الولاء السياسي طويل الأمد. إنها المفارقة التي تكشف أن فائض القوة لا يُعادل دائمًا فائض التأثير[34].

ثالثًا، إن محدودية السياسة الأمريكية لم تكن فقط ناتجة عن حسابات خارجية أو تردد استراتيجي، بل أيضًا عن عوامل داخلية أمريكية، مثل الانقسام الحزبي، وحسابات الانتخابات، ووجود تيارات سياسية في الكونغرس تُعارض أي تورط جديد في الشرق الأوسط. هذه القيود الداخلية جعلت من اليمن ساحة "ثانوية" في ترتيب الأولويات الأمريكية، مقارنة بأزمات مثل أوكرانيا، تايوان، أو البرنامج النووي الإيراني. وهو ما أدى إلى تآكل المبادرة الأمريكية، وترك فراغات ملأتها قوى أخرى لا تشارك واشنطن رؤيتها للنظام الدولي، أو لقيم الحكم الرشيد.

ومع أن إدارة بايدن حاولت إجراء بعض التعديلات كوقف الدعم العسكري الهجومي للتحالف السعودي، وإعادة التركيز على الحل السياسي إلا أن هذه الخطوات بقيت محكومة بسقف منخفض، ولم تتحول إلى سياسة شاملة قادرة على خلق "توازن مصالح" يضمن الانخراط دون الغرق، والدعم دون التورط، والتأثير دون الاستنزاف.

لكن، ورغم هذا التقييم النقدي، يبقى من المهم طرح السؤال المركزي: هل هناك إمكان لتحول مستقبلي في السياسة الأمريكية تجاه اليمن؟

الإجابة على هذا السؤال تقتضي النظر إلى ثلاثة شروط جوهرية:

1. **إعادة تعريف المصالح الأمريكية** :ينبغي على واشنطن أن تتجاوز النظرة الأمنية الضيقة لليمن، وتدرك أن استقراره ليس فقط مصلحة إقليمية، بل جزء من أمن الملاحة، وأسواق الطاقة، والتوازن الجيوسياسي في واحدة من أكثر المناطق تقاطعًا بين النفوذ الإيراني، والصيني، والروسي. هذا التوسيع لمفهوم المصلحة قد يدفع نحو مقاربة أكثر شمولًا، تُدمج فيها الأبعاد التنموية والحوكمة والدعم المؤسسي.

2. **تفعيل أدوات القوة الناعمة** :إن أي تحوّل حقيقي في الدور الأمريكي يمرّ عبر إعادة تفعيل أدوات الدعم السياسي، والمساعدات الاقتصادية، والضغط الدبلوماسي، خاصة تجاه الأطراف التي تعرقل الحلول السياسية. لا يمكن التعويل على الضربات الجوية أو العقوبات فقط؛ بل المطلوب هو استثمار دبلوماسي طويل الأمد في بناء علاقات مع مختلف المكونات اليمنية، دون الاقتصار على طرف دون آخر.

3. **التحرر النسبي من الاصطفاف الإقليمي**: لطالما ارتبطت السياسة الأمريكية في اليمن بالتحالف مع السعودية والإمارات، ما جعلها رهينة لحسابات خليجية متغيرة. أما التحول الحقيقي، فيقتضي من واشنطن استعادة استقلالية القرار تجاه اليمن، دون قطيعة مع شركائها، ولكن مع تحرّر من التبعية المطلقة لهم. ويعني ذلك أن يكون لواشنطن موقفها الخاص تجاه الملف اليمني، ينطلق من رؤيتها للمصلحة الأمريكية وللاستقرار الإقليمي، وليس فقط من أولويات حلفائها.

إن قدرة الولايات المتحدة على التحول في اليمن تتوقف أيضًا على ديناميكيات الداخل اليمني نفسه. فإذا ما ظهرت نوافذ سياسية جديدة، أو تبلورت قيادة محلية قادرة على تجسير الانقسامات، أو أبدت الجماعة الحوثية استعدادًا حقيقيًا لإعادة التموقع السياسي لا فقط العسكري فإن واشنطن ستكون أمام فرصة لاستعادة زمام المبادرة، والبناء على واقع جديد بأدوات غير عسكرية. أما إذا استمر الوضع في مساره الحالي، من حيث الجمود السياسي، والتصعيد غير المتماثل، وانهيار مؤسسات الدولة، فإن خيارات السياسة الأمريكية ستظل محدودة بين الدفاع وردّ الفعل، دون تأثير استراتيجي حقيقي[35].

خلاصة هذا القسم أن السياسة الأمريكية في اليمن تقف على مفترق طرق. إما أن تستمر كسياسة ظرفية، تتعامل مع اليمن بوصفه أزمة يجب احتواؤها بأقل تكلفة، أو أن تتحول إلى سياسة استراتيجية فاعلة، ترى في اليمن ساحة لبناء نظام إقليمي أكثر توازنًا وعدالة. والفرق بين الخيارين ليس فقط في الأدوات، بل في الرؤية: هل تُريد واشنطن أن تبقى لاعبًا عابرًا في صراع طويل؟ أم أن تعود لتكون شريكًا حقيقيًا في صناعة الاستقرار، لا مجرد مراقب لحروب الآخرين؟

المبحث الخامس: السياسة الأمريكية تجاه الحوثيين في ميزان القانون الدولي والسيادة الوطنية

إشكالية الشرعية في استخدام القوة ضد الفاعلين من غير الدول

يطرح استخدام القوة العسكرية الأمريكية ضد جماعة الحوثي، خصوصًا في أعقاب حرب غزة وتزايد الهجمات في البحر الأحمر، إشكالًا قانونيًا وسياسيًا عميقًا يتعلق بشرعية هذه القوة في ضوء القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني[36]. فواشنطن، في مواجهتها مع الحوثيين، لا تخوض حربًا تقليدية ضد دولة ذات سيادة، بل تواجه تنظيمًا غير دولتي، يتخذ من أراضي دولة ذات سيادة (اليمن) مقرًا له، ويمارس أعمالًا عدائية خارج نطاق المواجهة الداخلية، ما يُنتج وضعًا "هجينيًا" لا يخضع بشكل مباشر لمحددات القانون الدولي الكلاسيكي، ولا يُمكن تحليله ضمن منطق الحرب النظامية أو الردع التقليدي فقط.

وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، وتحديدًا المادة 2(4)، يُحظر على الدول استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أخرى، إلا في حالتين: الدفاع عن النفس بموجب المادة 51، أو بتفويض صريح من مجلس الأمن. الولايات المتحدة، في قصفها لمواقع الحوثيين، لم تنل تفويضًا دوليًا، بل برّرت تحركاتها بكونها "أفعالًا دفاعية" في مواجهة تهديد مباشر لحركة الملاحة الدولية، ولأمن سفنها ومصالحها التجارية. وهنا تبدأ الإشكالية: هل يُمكن توسيع مفهوم "الدفاع عن النفس" ليشمل الرد على جماعة غير دولية تنشط من داخل دولة ذات سيادة، دون موافقة تلك الدولة، ودون قرار من مجلس الأمن؟ أم أن ذلك يُعدّ خرقًا لمبدأ السيادة، وتجاوزًا لصلاحيات الهيئات الدولية؟

في التجربة الأمريكية، لطالما مثّل مبدأ "الدفاع الوقائي" أو "الضربات الاستباقية" أداة لتبرير استخدام القوة خارج الحدود، بدءًا من الحرب على العراق، مرورًا بالتدخلات في باكستان والصومال، ووصولًا إلى العمليات الجوية في اليمن. غير أن هذه النظرية، رغم واقعيتها السياسية، تُعدّ محل نزاع قانوني واسع، لأنها تفتح الباب أمام استخدام القوة خارج إطار الإجماع الدولي، وتُضعف من سلطة مجلس الأمن باعتباره الجهة المخوّلة شرعًا بإقرار استخدام القوة، بحسب نصوص الميثاق[36].

في حالة الحوثيين، تُقدّم واشنطن سردية مفادها أن الجماعة لم تعد مجرّد فاعل محلي ضمن الصراع اليمني، بل تحولت إلى فاعل عابر للحدود، يهدد المصالح الدولية، ويتلقى دعمًا عسكريًا واستخباراتيًا من دولة خصم (إيران)، ويشن هجمات على سفن تجارية ومدنية في المياه الدولية، ما يجعلها "شبه دولة" من حيث السلوك، حتى وإن لم تعترف بها أي هيئة دولية. وتستند هذه الحجة إلى مقاربة جديدة في القانون الدولي تُعرف بـ"التكامل الوظيفي بين الفاعلين"، وهي مقاربة ترى أن المسؤولية القانونية لا تُبنى فقط على صفة الدولة، بل على مدى تأثير السلوك ونتائجه على النظام الدولي. لكن هذه المقاربة، رغم استخدامها الواسع في الأدبيات الأمريكية، تظل غير مستقرة في الفقه الدولي، ولا تحظى بإجماع قانوني، بل يراها كثير من jurists مدخلًا لتبرير التدخلات الأحادية، وتقويض مبدأ السيادة الوطنية.

من جهة أخرى، تطرح الضربات الأمريكية ضد الحوثيين إشكالية العلاقة بين مبدأ السيادة الوطنية اليمنية وحق الولايات المتحدة في حماية أمنها ومصالحها. فاليمن، بوصفه دولة ذات سيادة (رغم الانقسام الداخلي وغياب السلطة المركزية الكاملة)، لم يُعطِ تفويضًا للولايات المتحدة بشن ضربات على أراضيه، لا من قبل الحكومة المعترف بها دوليًا، ولا عبر الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يبدو أن واشنطن تتصرف وفق منطق "الضرورة الدفاعية"، لكنها تُمارس في الوقت نفسه فعلًا يُمكن اعتباره انتهاكًا لسيادة دولة مستقلة، بغض النظر عن مستوى سيطرتها الفعلي على أراضيها[37].

إن أحد المآزق هنا يكمن في التباين الحاد بين المنظور القانوني الدولي الكلاسيكي، الذي يُقيّم الأفعال وفق نصوص الميثاق الدولي، والمنظور السياسي الأمريكي، الذي يُركّز على النتائج والمصالح الاستراتيجية. ففي حين يُصرّ القانون الدولي على ضرورة احترام سيادة الدول وعدم استخدام القوة خارج التفويض، ترى واشنطن أن الجماعات المسلحة غير الدولتية قد خلقت واقعًا جديدًا لا يمكن التعامل معه بأدوات قانونية تعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل يتطلب "مرونة قانونية" تُراعي تعقيد التهديدات المعاصرة، كما هو الحال مع الحوثيين.

ومن زاوية القانون الدولي الإنساني، فإن استخدام القوة يجب أن يلتزم بمبادئ التناسب، والتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتجنب الأضرار الجانبية غير المبررة. وهنا، تبرز معضلة ثانية: أن الحوثيين يتحركون ضمن بيئة سكانية، ويستخدمون منشآت مدنية أحيانًا في عملياتهم، ما يجعل الضربات الأمريكية عرضة لانتقادات حقوقية مستمرة، خاصة في حال وقوع إصابات بين المدنيين. وقد استُخدمت هذه الانتهاكات إعلاميًا وسياسيًا من قبل خصوم واشنطن لتقويض مشروعيتها الأخلاقية، ولتقديمها كقوة معتدية تتصرف فوق القانون[24].

بالتالي، فإن شرعية استخدام القوة الأمريكية ضد الحوثيين تقع في منطقة رمادية بين القانون والسياسة، بين الضرورة الدفاعية والشرعية الدولية، بين مواجهة التهديد ومراعاة سيادة الدول. وهذه الإشكالية لا تخصّ الحالة اليمنية فقط، بل تمتد إلى جميع المواجهات التي تخوضها الدول الكبرى ضد الفاعلين من غير الدول، في بيئات غير مستقرة، وضمن حروب غير متماثلة، لا تنضبط بمنطق الجيوش أو اتفاقيات جنيف، بل تُعيد تعريف مفاهيم مثل "الميدان"، و"الحدود"، و"العدو"، و"الشرعية."

خلاصة هذا القسم أن استخدام الولايات المتحدة للقوة ضد الحوثيين يعكس إشكالًا قانونيًا معقدًا لم يُحسم بعد في القانون الدولي، ويكشف عن الفجوة المتزايدة بين قواعد القانون القائمة منذ منتصف القرن العشرين، وطبيعة التهديدات المسلحة في القرن الحادي والعشرين. وإذا استمرت هذه الفجوة في الاتساع دون إعادة نظر جادة في مفاهيم السيادة والردع والدفاع، فإن النظام الدولي سيبقى رهينة لاجتهادات القوى الكبرى، وتبريراتها المتعددة، على حساب الإجماع القانوني، وشرعية المؤسسات الأممية، واستقرار الدول الضعيفة.

الهجمات الأمريكية على الحوثيين: بين الردع والدخول في صراع سيادي

منذ أن بدأت جماعة الحوثي بشنّ هجمات متكررة على السفن التجارية والعسكرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب عقب حرب غزة في أكتوبر 2023، دخلت الولايات المتحدة في مرحلة جديدة من الاشتباك العسكري مع الجماعة، عبر تنفيذ ضربات جوية دقيقة ومركزة استهدفت قدراتها العسكرية ومنصاتها الهجومية. هذه الهجمات، وإن جاءت تحت عنوان "حماية الملاحة الدولية"، إلا أنها فتحت الباب لسؤال أشد تعقيدًا: هل الولايات المتحدة بصدد تنفيذ استراتيجية ردع محدودة، أم أنها تنزلق، تدريجيًا، نحو مواجهة مفتوحة مع فاعل غير دولتي، ضمن إقليم سيادي هش؟ بمعنى آخر، هل واشنطن تردّ على التهديد أم تدخل في صراع يتجاوز حدود القانون والسياسة نحو حرب طويلة الأمد غير مُعلنة؟

من الناحية العملياتية، اعتمدت الضربات الأمريكية على مفهوم "الضربات العقابية المحددة" أي توجيه ضربات انتقائية إلى منشآت ومنصات إطلاق يستخدمها الحوثيون في تنفيذ عملياتهم البحرية، مع الحرص على عدم استهداف البنية التحتية المدنية أو القيادة السياسية للجماعة. الهدف، وفق التصريحات الأمريكية الرسمية، لم يكن "تدمير الحوثيين" بل "تقليص قدراتهم على تهديد الأمن البحري"، وهو ما يعكس منطق الردع لا الحسم[22].

لكن، وعلى الرغم من هذا التحديد، فإن الواقع الميداني والرمزي للهجمات يُشير إلى أن ما يحدث يتجاوز منطق الردع التقليدي. فالضربات لم تؤدّ إلى وقف الهجمات الحوثية بشكل كامل، بل دفعت الجماعة إلى مزيد من التصعيد اللفظي والميداني، تحت شعار "مواجهة العدوان الأمريكي–البريطاني"، ما أعطى الصراع بُعدًا سياديًا واستقلاليًا في الخطاب الحوثي، وخلق تصورًا عامًّا بأن الجماعة تخوض مواجهة مع قوة إمبريالية تتدخل في شؤون اليمن دون وجه حق.

هذا التحول الخطابي، رغم أنه جزء من أدوات التعبئة لدى الجماعة، إلا أنه يعكس في جوهره تطورًا في طبيعة المواجهة: من حالة ردع مؤقتة محدودة الأهداف، إلى صراع سياسي–عسكري مفتوح حول مشروعية التدخل الأمريكي في المجال السيادي اليمني، وحول تعريف الحوثيين كطرف محلي–إقليمي فاعل لا يمكن تجاوزه دون كلفة متصاعدة[9].

في هذا السياق، تتبلور مفارقة قانونية–استراتيجية واضحة: الولايات المتحدة تعتبر الحوثيين طرفًا متمردًا يهدد مصالح دولية، وبالتالي ترد عليه عسكريًا وفق منطق الدفاع. أما الحوثيون، فيُقدّمون أنفسهم كسلطة أمر واقع في أجزاء من اليمن، ويتهمون واشنطن بانتهاك السيادة اليمنية، ويضعون أنفسهم في موقع "المقاومة الوطنية" في وجه تدخل خارجي. وبين هذين التصورين، يتشكل صراع مزدوج: صراع ميداني حول السيطرة والنفوذ، وصراع رمزي حول من يملك تعريف "الشرعية" و"السيادة" في سياق متشظٍ.

وقد ساعدت البيئة اليمنية الهشة، وانقسام السلطة الرسمية، وغياب مركز سيادي موحّد، في تعزيز هذه الإشكالية. فالحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا لم تكن صاحبة قرار مستقل في مواجهة التصعيد الحوثي، بل ارتكز ردّها على دعم التحالف العربي، دون أن يكون لها قدرة فعلية على ضبط المجال الجغرافي أو السياسي، ما جعل الضربات الأمريكية تُنفّذ في فراغ سيادي نسبي، الأمر الذي يُعقّد تقييمها قانونيًا وأخلاقيًا.

ويُضاف إلى ذلك أن الحوثيين نجحوا، في كثير من الأحيان، في إعادة تعريف الضربات الأمريكية باعتبارها "اعتداءً على اليمن"، وليس فقط على الجماعة. واستغلوا هذا التعريف لتوسيع قاعدتهم التعبوية، داخليًا وخارجيًا، حيث ظهرت بيانات متضامنة من كيانات مختلفة في محور المقاومة، ومن جهات شعبية وحتى دولية، تدين ما اعتبرته "استخدامًا مفرطًا للقوة" و"تدخلاً أمريكيًا في شؤون داخلية" [37].

بالتالي، فإن الضربات الأمريكية، مهما كانت دقتها أو محدوديتها، تتحرك ضمن حقل ألغام استراتيجي: فهي قد تُقلّص القدرات العسكرية للجماعة مؤقتًا، لكنها في الوقت نفسه تُغذي سردية "الاعتداء الأجنبي"، وتُحوّل الصراع من كونه ردًا على تهديد أمني، إلى كونه مواجهة مع مشروع مقاومة إقليمي مدعوم شعبيًا، على الأقل في بعض الأوساط.

أما من زاوية الاستراتيجية العسكرية، فإن فعالية هذه الضربات محل شكّ مستمر. فالحوثيون طوّروا قدرات هجومية مرنة، من طائرات مسيّرة وصواريخ كروز ومنصات بحرية، تتيح لهم المناورة والضرب من أماكن متفرقة، مع صعوبة اكتشاف مواقعهم في الوقت المناسب. ومع غياب بنك أهداف ثابت يمكن تدميره، تصبح الضربات الأمريكية جزءًا من "لعبة القط والفأر" المستمرة، بدلًا من أن تشكل نقطة حسم. والأسوأ من ذلك، أن استمرار هذه العمليات دون نتائج حاسمة قد يُقوّض مصداقية الردع الأمريكي نفسه، ويُظهر عجز القوة الأعظم عن إنهاء تهديد جماعة مسلحة[38].

كما أن الهجمات الأمريكية تُواجه قيودًا سياسية داخلية، خاصة في ظل أجواء الاستقطاب الحاد في واشنطن، والانقسامات بين الجمهوريين والديمقراطيين بشأن السياسة الخارجية، والضغوط من الكونغرس بشأن الشفافية، وضرورة العودة إلى الأطر الدستورية في إعلان الحرب أو تنفيذ عمليات واسعة خارج البلاد. كل ذلك يجعل من كل ضربة عسكرية قرارًا محفوفًا بالجدل القانوني والسياسي، ما يضعف مرونة القرار العسكري، ويُكبّل القدرة على التصعيد الميداني.

خلاصة هذا القسم أن الولايات المتحدة، عبر هجماتها على الحوثيين، تسير على حدٍّ فاصل بين منطق الردع التكتيكي وصراع طويل الأمد يحمل طابعًا سياديًا. فبينما تسعى واشنطن إلى فرض خطوط حمراء وردع التهديدات، تُسهم طبيعة الضربات، وطبيعة الخصم، والسياق الإقليمي في تحويل هذه الضربات إلى صراع مستمر لا يخضع لقواعد الاشتباك التقليدي. وهذا الواقع يُحتّم على واشنطن إعادة التفكير في أدواتها، وفي سرديتها، وفي مدى قدرتها على تحقيق أهداف استراتيجية عبر وسائل تكتيكية، في مواجهة خصم يُجيد استثمار الضربات لا بوصفها خسارة، بل فرصة لتوسيع الشرعية وتغذية الرواية.

الانعكاسات القانونية على المشروعية الدولية للسياسة الأمريكية

إن الضربات الجوية الأمريكية ضد جماعة الحوثي، وما رافقها من عمليات عسكرية في المياه الإقليمية والدولية منذ أواخر عام 2023، لم تخلُ من تبعات قانونية مباشرة وغير مباشرة على مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، وعلى مفهوم المشروعية الذي تستند إليه واشنطن في سياساتها الخارجية، خصوصًا في مناطق النزاع غير التقليدية. ففي حين تمكّنت هذه الضربات من إظهار القدرة الأمريكية على التدخل السريع لحماية المصالح الحيوية، فإنها من منظور القانون الدولي أثارت مجموعة من الإشكاليات التي تقوّض دعوى المشروعية، وتُضعف الأساس القانوني الذي طالما حاولت الولايات المتحدة تسويقه كعنصر من عناصر تفرّدها الأخلاقي على الساحة الدولية[39].

أول هذه الإشكاليات ترتبط بمسألة عدم وجود تفويض دولي من مجلس الأمن لاستخدام القوة ضد الحوثيين. فبحسب ميثاق الأمم المتحدة، لا يجوز لأي دولة استخدام القوة خارج أراضيها، إلا إذا كانت في حالة دفاع عن النفس ضد هجوم مسلح، أو بقرار صريح من مجلس الأمن وفقًا للفصل السابع. ومع أن واشنطن حاولت تقديم هجمات الحوثيين على السفن الأمريكية والبريطانية بوصفها "عدوانًا مسلحًا" يبرر الرد العسكري بموجب المادة 51، إلا أن هذا التبرير لم يُقابل بإجماع دولي، بل قوبل بتحفظات واضحة من دول مثل روسيا والصين ودول في الجنوب العالمي، رأوا أن الرد الأمريكي يفتقر إلى التناسب، وأنه تم خارج إطار التفويض الجماعي، وهو ما يُفقده شرعية قانونية مكتملة الأركان[39].

ثم إن مبدأ "الدفاع عن النفس" نفسه بات محل جدل واسع في الفقه القانوني الدولي، لا سيما في ما يتعلق بتطبيقه على الهجمات الصادرة عن جهات غير دولية. فبينما تعترف بعض الدول بحق الدفاع عن النفس ضد الجماعات المسلحة غير الدولتية، يُحذّر كثير من الفقهاء من التوسع في هذا المفهوم، لما قد يترتب عليه من تآكل تدريجي لمبدأ سيادة الدول، وتحويل حق الدفاع عن النفس إلى أداة للتدخلات العسكرية الأحادية باسم "محاربة الإرهاب" أو "الردع البحري"، كما هو حاصل في الحالة اليمنية. بهذا المعنى، فإن الضربات الأمريكية قد تخلق سابقة قانونية تُبرّر لاحقًا استخدام القوة في حالات غير متكافئة، ما قد يؤدي إلى فوضى قانونية تُضعف من قواعد النظام الدولي القائم على ضبط استخدام القوة[40].

أما على المستوى الإجرائي، فإن عدم تقديم واشنطن تقريرًا واضحًا لمجلس الأمن، يشرح أسس هجماتها العسكرية، وفقًا لما تنص عليه المادة 51، أو تجاهلها الدائم للإجراءات التشاورية الجماعية، يعكس نزعة متزايدة لتجاوز الأطر المؤسساتية الدولية، وتكريس "الاستثناء الأمريكي" الذي لا يُخضع قراراته للمساءلة الدولية. وهذا السلوك، رغم فاعليته السياسية المؤقتة، يؤدي إلى تآكل ثقة المجتمع الدولي بالشرعية الأخلاقية والقانونية للسياسة الأمريكية، ويُكرّس الانطباع بأن واشنطن تمارس القوة بمعايير مزدوجة، وتحتكر تفسير القانون الدولي بما يتناسب مع مصالحها، لا مع قواعده الموضوعية.

ولعل الأخطر من ذلك، أن هذه الانعكاسات القانونية لا تبقى حبيسة القاعات الدبلوماسية أو المؤتمرات القانونية، بل تُوظف سياسيًا من قبل خصوم الولايات المتحدة، مثل إيران وروسيا والصين، لتغذية سرديات مضادة تُشكك في نوايا واشنطن، وتُقدّمها كقوة مهيمنة تتجاوز القانون الدولي حين يخدم ذلك مصالحها الجيوسياسية. وقد استخدمت طهران والحوثيون هذا الخطاب بكفاءة عالية في الإعلام الإقليمي والدولي، لتصوير الولايات المتحدة كمنتهك لسيادة الدول، بدلًا من كونها ضامنًا لأمن الملاحة، ما يُقوّض رواية واشنطن ويُعقّد معركتها في كسب العقول والقلوب على مستوى الشرعية الأخلاقية.

أما في الداخل الأمريكي، فقد تسببت هذه الإشكاليات القانونية في توترات متكررة بين السلطة التنفيذية وبعض أعضاء الكونغرس، الذين انتقدوا تنفيذ ضربات دون تفويض تشريعي واضح، ما يُعيد إلى الواجهة النقاش المستمر حول سلطات الرئيس في الشأن العسكري الخارجي، وحدود الالتزام بقانون صلاحيات الحرب (War Powers Resolution). ومع تزايد الضربات، تزايدت المطالبات بمساءلة قانونية ودستورية، خاصة من الجناح التقدمي في الحزب الديمقراطي، ومن المؤسسات الحقوقية التي تُحذّر من انزلاق الولايات المتحدة نحو حروب "رمادية" بلا إعلان رسمي ولا غطاء قانوني شفاف[41].

في السياق ذاته، أفرزت هذه العمليات إشكالية أخرى تتعلق بالقانون الدولي الإنساني، خصوصًا مبدأ التناسب والتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية .فرغم إعلان وزارة الدفاع الأمريكية أن ضرباتها تستهدف فقط منصات إطلاق الصواريخ والطائرات المسيّرة، إلا أن الطبيعة الجغرافية والاجتماعية للبيئة اليمنية حيث تختلط الأهداف العسكرية بالسكان المدنيين تجعل احتمال وقوع خسائر مدنية أمرًا واردًا، بل وموثقًا في بعض الحالات. وهو ما يعرض واشنطن لانتقادات حقوقية متكررة، حتى من حلفائها في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية، ويُضعف سردية "الضربات الدقيقة" حين تُقابل بتقارير ميدانية عن إصابات في صفوف المدنيين أو تدمير للبنية التحتية[41].

خلاصة هذا القسم أن المشروعية القانونية للسياسة الأمريكية تجاه الحوثيين تعاني من تآكل تدريجي في ضوء غياب التفويض الدولي، واستناد العمليات العسكرية إلى مفاهيم قانونية متنازع عليها، وتجاوز الأطر المؤسساتية التي أُنشئت لضبط استخدام القوة في العلاقات الدولية. ورغم أن واشنطن تستند إلى حجج عملية تتعلق بالأمن القومي وحرية الملاحة، إلا أن استمرار هذه المقاربة دون غطاء قانوني واضح، أو منطق تشاركي في اتخاذ القرار، يُهدد بتقويض الأساس الأخلاقي والسياسي الذي تسعى الولايات المتحدة لتكريسه في النظام العالمي، ويُعطي خصومها فرصة لتعميق الطعن في شرعيتها الدولية، خصوصًا في بيئات الصراع الهجين والمعقد كما هو الحال في اليمن.

حدود القانون الدولي في التعامل مع النزاعات الهجينة

أحد أبرز التحديات التي تواجه القانون الدولي المعاصر هو مدى قدرته على مواكبة التحولات النوعية في طبيعة النزاعات المسلحة، والتي باتت تتجاوز النموذج التقليدي للحروب بين الدول، لتأخذ شكل نزاعات هجينة Hybrid Conflictsمعقّدة، تجمع بين فاعلين من الدول ومن غير الدول، وتدور في فضاءات متداخلة من السيادة، والمصالح، والسياسة، والدين، والإعلام. إن المواجهة القائمة بين الولايات المتحدة وجماعة الحوثي، بعد حرب غزة، تُجسد هذا النوع من النزاعات بامتياز، إذ لا تقتصر على معركة عسكرية، بل تشمل مستويات متعددة من التفاعل الرمزي، والقانوني، والتقني، والردعي، داخل بيئة قانونية لم تُصمم أصلاً لهذا الشكل من الصراعات.

القانون الدولي الإنساني، المستند إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، بُني على فرضية وجود طرفين متمايزين ومحددي الصفة: دولة–دولة، أو دولةمتمردين ضمن نزاع داخلي. أما في النزاعات الهجينة، كحالة الحوثيين، فإن الفاعل غير الدولتي يُمارس أدوارًا سيادية (كإدارة مناطق، وفرض قوانين، وإنشاء أجهزة أمنية)، ويخوض حربًا تتجاوز حدود الدولة الوطنية، بل وتُهدد مصالح دولية في البحر والممرات التجارية، كما يتلقى دعمًا تقنيًا واستخباراتيًا من دولة أخرى (إيران)، ما يُربك تصنيف النزاع: هل هو حرب داخلية؟ أم مواجهة دولية؟ أم حرب بالوكالة؟ أم شيء بين كل ذلك؟

هذا الإرباك ينعكس مباشرة على قابلية تطبيق القواعد القانونية: فعندما تستخدم الولايات المتحدة القوة ضد جماعة تُمارس وظائف الدولة في اليمن، فهل تُطبق عليها قواعد النزاع الدولي أم النزاع غير الدولي ؟ وإذا كان الحوثيون يشنّون هجمات عابرة للحدود على سفن في البحر الأحمر، فهل تعتبر أفعالهم خرقًا لسيادة دول أخرى؟ وإذا ردّت واشنطن، فهل يكون ردّها خاضعًا لشروط المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، رغم أن العدو ليس دولة ذات سيادة؟

هذه الأسئلة تُظهر أن القانون الدولي بصيغته الحالية لا يمتلك دائمًا أدوات قاطعة لفهم النزاعات الهجينة، ولا يُقدّم نماذج تفسيرية قابلة للتطبيق الواقعي دون إشكال. وغالبًا ما تُترك هذه المسائل إلى تقدير الدول، واجتهادات المحاكم، ومواءمات السياسة، ما يفتح الباب أمام تأويلات متناقضة، بل ومتصارعة، تُستخدم وفق المصالح لا وفق المبادئ.

وتتعمّق الأزمة حين نأخذ بعين الاعتبار أن الفاعلين غير الدولتيين مثل الحوثيين لا يلتزمون بالضرورة بالقواعد الدولية، ولا يعترفون بسلطة المحكمة الجنائية الدولية، أو باتفاقيات جنيف، ما يُعطّل فعالية القانون نفسه. ومع ذلك، تبقى هذه الجماعات خاضعة من حيث المبدأ للقواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني، وهو ما يضع الدول أمام معضلة: كيف تُجبر فاعلًا غير معترف به، وغير منضبط للشرعية الدولية، على احترام قواعد لا يعترف بها أصلاً؟ وهل يُمكن تحميله مسؤولية قانونية في ظل غياب أجهزة تنفيذية أو محاسبية فعالة على المستوى الدولي؟

في الحالة الأمريكية، واجهت واشنطن هذه الإشكاليات بإعادة تأويل بعض المفاهيم القانونية، مثل "الدفاع الموسع " (Extended Self-Defense)أو "التهديد المستمر(Ongoing Threat) "، لتبرير الضربات الاستباقية ضد الحوثيين، لكن هذه المفاهيم، وإن كانت مفهومة استراتيجيًا، تظل محل رفض قانوني في كثير من الدوائر الأكاديمية والحقوقية، التي ترى فيها خرقًا لمبدأ التناسب، وإضعافًا لقواعد الفصل بين السلم والحرب، وشرعنة لاستخدام القوة دون تفويض. ومن هذا المنطلق، فإن استخدام هذه التبريرات يُكرّس نزعة التفرد القانوني، ويُضعف من وحدة النظام القانوني الدولي، ويُنتج سوابق خطيرة يمكن أن تستغلها دول أخرى بصورة تعسفية[41].

ويُضاف إلى ذلك أن الطبيعة "المتمددة" للصراع كما هو الحال في تحرك الحوثيين من اليمن إلى البحر الأحمر، وربما أبعد تتحدى التعريف الكلاسيكي لحدود النزاع. فالمعارك لم تعد تُخاض داخل جغرافيا محددة، بل تنتقل عبر الفضاء الرقمي، والتصريحات الإعلامية، والمنصات السيبرانية، والمجال البحري الدولي. وهذا يجعل القانون القائم على فكرة السيادة الإقليمية عاجزًا عن التعامل مع امتداد التأثير دون امتداد الحدود، ويجعل من القانون ذاته أداة غير كافية لتحديد من يملك الحق، ومن يُمارس العدوان[42].

في الوقت نفسه، تُظهر هذه النزاعات الهجينة حدود المنظومة الدولية في ردع التجاوزات، أو في فرض قواعد السلوك. فمجلس الأمن الدولي، بسبب الانقسامات بين الأعضاء الدائمين، غالبًا ما يعجز عن اتخاذ مواقف حاسمة، كما أن أدوات العدالة الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية تُواجه صعوبات هائلة في ملاحقة أفراد من جماعات غير حكومية لا تعترف بها، أو لا تمتلك بنية قانونية يُمكن محاسبتها. وهذا الانسداد القانوني يُترك فراغًا يُملأ إما بالقوة العسكرية، أو بالسرديات الدعائية، أو بتوازنات القوى، لا بالقانون.

خلاصة القول إن القانون الدولي في صورته الحالية يُعاني قصورًا بنيويًا في التعامل مع النزاعات الهجينة التي باتت سمة القرن الحادي والعشرين. وتجربة الولايات المتحدة مع الحوثيين تُجسّد هذا القصور بوضوح: فبين غياب الصفة القانونية الواضحة للجماعة، وتعدد مستويات النزاع، وتباين التفسيرات القانونية، وغياب المحاسبة، يصبح السلوك

القانوني خاضعًا لموازين القوة أكثر مما هو خاضع للشرعية. وإذا لم تُبادر المنظومة الدولية إلى تطوير قواعد جديدة، تُواكب هذه التعقيدات، فإن القانون سيبقى عاجزًا عن مواكبة الواقع، وسيتحول إلى إطار مرجعي غير مُلزم، يُستخدم حين يُناسب، ويُهمل حين يُزعج.

خاتمة البحث

مثّلت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه جماعة الحوثي بعد حرب غزة 2023 نموذجًا معقّدًا لتحولات الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، وتحديدًا في ما يتعلق بالتعامل مع الفواعل من غير الدول ضمن بيئة إقليمية متفجرة، وسيادة وطنية مُتهالكة، ونظام قانوني دولي غير مهيأ لمثل هذه التحديات. وعبر تتبّع المسارات التاريخية، والاستراتيجيات العسكرية، والانخراطات السياسية، والإشكالات القانونية، بيّن هذا البحث أن السياسة الأمريكية لم تنطلق من رؤية شاملة، بقدر ما جاءت كاستجابات ظرفية لتحولات ميدانية متسارعة، ضمن معادلة غير مستقرة بين المصالح والشرعية، وبين الردع والمشروعية.

لقد أظهرت التطورات ما بعد حرب غزة أن جماعة الحوثي لم تعد مجرد فاعل داخلي ضمن الصراع اليمني، بل تحوّلت إلى طرف إقليمي فاعل يمتلك القدرة على تهديد المصالح الأمريكية المباشرة، وتحديدًا في البحر الأحمر، مما أجبر واشنطن على إعادة ترتيب أولوياتها، والتحرك عسكريًا عبر عمليات محدودة النطاق تحت عنوان "حماية الملاحة الدولية". غير أن هذه العمليات، رغم نجاعتها التقنية، كشفت عن عمق التناقضات البنيوية في المقاربة الأمريكية، وعن هشاشة التوازن بين فرض القوة والحفاظ على الشرعية القانونية والأخلاقية.

أولًا: أهم النتائج

1. الانخراط الأمريكي في اليمن ظل محكومًا بمنطق أمني محدود، يغلب عليه البعد الاستخباراتي ومكافحة الإرهاب، دون بناء شراكات حقيقية أو استثمار طويل الأمد في مؤسسات الدولة اليمنية، ما أدى إلى فقدان واشنطن لنفوذها البنيوي في الساحة اليمنية.

2. حرب غزة شكّلت نقطة تحوّل في مكانة الحوثيين، الذين استثمروا الحرب لصياغة موقع جديد لهم بوصفهم "طرف مقاومة" إقليمي، يتجاوز الجغرافيا اليمنية إلى الفضاء العربي الأشمل، وهو ما حوّلهم إلى تهديد مباشر للمصالح الأمريكية، ودفع واشنطن نحو تدخل عسكري محدود دون خطة استراتيجية واضحة.

3. السياسة الأمريكية وقعت في مأزق التناقض بين الضرورة والتردد :فمن جهة، لا يمكن لواشنطن تجاهل التهديدات الحوثية للممرات المائية العالمية؛ ومن جهة أخرى، هي تخشى الانجرار إلى حرب استنزاف جديدة في الشرق الأوسط، في ظل انشغالها المتزايد في آسيا وأوروبا.

4. من الناحية القانونية، الهجمات الأمريكية افتقرت إلى تفويض دولي واضح، مما يضعها في موضع مساءلة قانونية وأخلاقية، خاصة مع اعتمادها على مفاهيم موسعة للدفاع عن النفس تفتقر إلى الإجماع، وتُضعف من شرعية المؤسسات الدولية القائمة.

5. القانون الدولي بصيغته الراهنة أثبت قصورًا جوهريًا في التعامل مع النزاعات الهجينة، لا سيما تلك التي يكون فيها الفاعل غير الدولتي قادرًا على خوض مواجهات عبر حدود الدول، وتهديد مصالح دولية، دون أن يكون خاضعًا فعليًا لنظام دولي منضبط.

ثانيًا: التوصيات الاستراتيجية

1. صياغة رؤية أمريكية متكاملة تجاه اليمن، تتجاوز منطق "الملف الأمني"، وتُبنى على فهم عميق للتركيبة السياسية والاجتماعية اليمنية، وعلى شراكات محلية طويلة الأمد مع قوى مدنية، لا فقط مع حكومات مؤقتة أو تحالفات عسكرية.

2. إعادة تعريف العلاقة مع الحوثيين على أسس واقعية، تأخذ بعين الاعتبار تحولهم إلى فاعل سياسي–عسكري مؤثر، دون الوقوع في فخ الاعتراف الرسمي، مع السعي إلى دمجهم في ترتيبات أمنية واقتصادية تقلّل من تهديدهم للمصالح الأمريكية والدولية.

3. تبنّي استراتيجية قانونية أكثر انضباطًا، تضع حدًا للاجتهادات الواسعة في استخدام القوة، وتعمل على إعادة الاعتبار للمؤسسات الدولية، بما فيها مجلس الأمن، من خلال حشد دعم دولي للعمليات ذات الطابع الدفاعي، بما يمنحها غطاءً قانونيًا وسياسيًا أكثر رسوخًا.
4. المساهمة الفعلية في إصلاح القانون الدولي ليكون أكثر قدرة على استيعاب طبيعة الفواعل الجديدة، بما في ذلك الجماعات المسلحة عابرة الحدود، وذلك عبر تطوير أدوات مفهومية مثل "المسؤولية السيادية المشتركة"، و"الردع القانوني الجماعي"، بدلًا من الاعتماد المفرط على منطق القوة العسكرية المنفردة.
5. الاستثمار في أدوات الردع غير العسكرية، مثل الهجمات السيبرانية، والضغط الاقتصادي، والدبلوماسية الوقائية، للحد من قدرات الفاعلين غير الدوليين دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة التي قد تُقوّض شرعية التدخل وتُعقّد من فرص الحلول السياسية.
6. دعم مسارات الحل السياسي في اليمن دون فرض أجندات جاهزة، والعمل من خلال الأمم المتحدة والدول الوسيطة لإعادة بناء عقد اجتماعي يمني داخلي، يحدّ من تغوّل الجماعات المسلحة، ويعيد للدولة اليمنية مكانتها السيادية تدريجيًا.

تُظهر حالة السياسة الأمريكية تجاه الحوثيين، بعد حرب غزة، أن القوة العظمى لا تواجه فقط تحديًا في ردع خصومها، بل أيضًا في الحفاظ على صورتها القانونية والأخلاقية في عالم يتغير بسرعة، وتتشظى فيه مفاهيم السيادة والشرعية والمشروعية. وإذا كانت واشنطن تطمح إلى الاستمرار كلاعب أساسي في النظام الدولي، فعليها أن تُعيد إنتاج أدواتها، وتُراجع مفاهيمها، وتبتكر سياسات قادرة على التعامل مع التهديدات غير التقليدية دون التفريط بأسس القانون الدولي ومبادئ النظام الذي كانت هي ذاتها من أبرز مؤسسيه.

قائمة المراجع

1. Okasha, S. (2024). موقف القوى الدولية والإقليمية من الحرب بين إسرائيل وحماس.
2. Agubamah, E. (2025). The role and implications of Houthis action in Israel-Hamas War 2023-2024. Kashere Journal of Politics and International Relations, 3(1), 360-367.
3. Freilich, C. (2024). The war in Gaza one year on: an interim assessment. Israel Journal of Foreign Affairs, 18(3), 269-281.
4. Keerthy, A. M. (2024). October 7 Attacks: Impact and Implications f or US Foreign Policy. J. Contemp. Politics, 3(4), 113-120.
5. حمياز, & سمير. (2024). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة: قراءة نقدية تحليلية. المعيار, 28(3), 201-213.
6. Yom, S. (2020). US foreign policy in the Middle East: The logic of hegemonic retreat. Global Policy, 11(1), 75-83.
7. Yom, S. (2020). US foreign policy in the Middle East: The logic of hegemonic retreat. Global Policy, 11(1), 75-83.
8. Krieg, A. (2025). The war in Gaza, the decline of US leadership and the emergence of a networked regional order. Mediterranean Politics, 30(4), 892-901.
9. Oluwashakin, A., & Aboyade, A. S. (2024). A critical assessment of Israel-Hamas war in the Israel-Palestine conflict. Journal of Contemporary International Relations and Diplomacy, 5(1), 102-120.
10. السعيد إدريس. (2024). تحولات ما بعد طوفان الأقصى. آفاق عربية و إقليمية, 9(15), 12-19.

11. Nevola, L., & Shiban, B. (2020). The role of "coup forces," saleh, and the houthis. In Global, regional, and local dynamics in the Yemen crisis (pp. 233-251). Cham: Springer International Publishing.

12. Levitt, M. (2023). The War Hamas Always Wanted. Foreign Affairs, 2.

13. Beradze, D. (2024). Yemen's Houthis: Impact of Red Sea Attacks on Global Economy and Counter-Terrorism Strategies. Free University Journal of Asian Studies, (6).

14. عبد الحق. (2024). مواقف الأمم المتحدة المتعلقة بطوفان الأقصى خلال ال 200 يوما من الحرب & قندوز, رياض, ميحي, المعيار الإسرائيلية, 28(3), 175-200.

15. Pradhan, P. K. (2009). Houthis and external intervention in Yemen. Institute for Defense Analysis and Studies, www. idsa. in/idsacomments/HouthisandexternalinterventioninYemen_pkpradhan_25110, 9, 25.

16. Shavit, E. (2024). The War in Gaza and a Growing Divide between the United States and Israel. Institute for National Security Studies.

17. Norton, A. R. (2009). The Gaza War: antecedents and consequences. Análisis del Real Instituto Elcano (ARI), (21), 1.

18. Shamir, E. (2023). The End of Mowing the Grass: If Israel Wants to Continue to Exist, It Must Uproot Hamas from Gaza. BESA Center Perspectives Paper, 2, 223.

19. Kershner, I., & Akram, F. (2012). Israeli Assault Into Gaza Kills a Hamas Leader. The New York Times, A1-L.

20. Kurash, R. (2023). The Impact of September 11 on US Foreign Policy.

21. Miller, B. Israel's Post-October 7 Wars and the International Order. In Research Forum (p. 3).

22. Zanotti, J., & Sharp, J. M. (2023). Israel and Hamas 2023 conflict in brief: Overview, US Policy, and Options for Congress.

23. Fraihat, I., & Hedaya, M. (2024). Understanding the October 7th Hamas attack on Israel and the war on Gaza. In Gaza's cycle of destruction and rebuilding: Understanding the actors, dynamics, and responses (pp. 77-103). Cham: Springer Nature Switzerland.

24. Valbjørn, M., Bank, A., & Darwich, M. (2024). Forward to the past? Regional repercussions of the Gaza war. Middle East Policy, 31(3), 3-17.

25. Safdar, M. (2024). ISRAEL-HAMAS WAR IN GAZA: REARRANGEMENT OF REGIONAL POWERS AND IMPLICATIONS FOR THE MIDDLE EAST. Margalla papers, 28(1).

26. ALTAWEEL, R. (2025). Houthi Intervention in the Red Sea Region during Gaza War of 2023 A Case Study of Rebels' Legitimacy and External Intervention. Annals of Japan Association for Middle East Studies, 40(2), 1-33.

27. عزمي بشارة. (2024). الطوفان: الحرب على فلسطين في غزة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

28. Carlson, J. (2024). Houthi Motivations Driving the Red Sea Crisis: Understanding How Ansar Allah's Strategic Culture Goes beyond Gaza and Iran. Journal of Advanced Military Studies, 15(2), 94-114.

29. Mazzucco, L. J. M. (2024). Iran and the Houthis' asymmetric maritime warfare campaign in the Red Sea: A study of the sponsor-proxy model. Journal for iranian studies, 8(20), 25-48.

30. Ghani, F. (2025). The Red Sea as A Proxy Front: Iran's Strategic Use of The Houthis and The Politics of Plausible Deniability (2023–2025). International Journal of Social Science & Entrepreneurship, 5(3), 68-86.

31. Johnston, T., Lane, M., Casey, A., Williams, H. J., Rhoades, A. L., Sladden, J., ... & Haberman, R. (2020). Could the Houthis be the next Hizballah Iranian proxy development in Yemen and the future of the Houthi movement (No. RR2551).

32. Juneau, T. (2024). How war in Yemen transformed the Iran-Houthi partnership. Studies in conflict & terrorism, 47(3), 278-300.

33. Ahmad, T. (2024). Houthi Attacks on Red Sea Shipping: Implications for Regional Security. Journal of Indian Ocean Studies, 32(1).

34. Salisbury, P. (2015). Yemen and the Saudi–Iranian 'cold war'. Research Paper, Middle East and North Africa Programme, Chatham House, the Royal Institute of International Affairs, 11.

35. Yadav, S. P. (2023). The Houthis''Sovereign Solidarity'with Palestine. Middle East Report, (309).

36. Al-Dawsari, N., Coombs, C., Jalal, I., Pollack, K. M., Shiban, B., & Zimmerman, K. (2024). Ending the Houthi threat to Red Sea shipping. American Enterprise Institute..

37. Shakirjanovich, U. R. (2024). «THE HOUTHI INSURGENCY IN YEMEN»(2004). IMRAS, 7(1), 149-152.

38. Nereim, V., & Almosawa, S. (2023). Amid Gaza War and Red Sea Attacks, Yemen's Houthis Refuse to Back Down. The New York Times (Digital Edition), NA-NA.

39. Lucas, P. (2025). Yemen's Houthis: Legal Dilemmas in the Fog of War. Trento Student Law Review, 7, 1.

40. Votel, J., Shiban, B., Harden, R. D., & Sultan, O. (2021). The Implications of Designation of Houthis as a Foreign Terrorist Organisation?. Horizon Insights, 4(1), 11-18.

41. Haight, B. W. (2024). US Strikes against the Houthis: A" Splendid Little War" of Self-Defense. Nat'l Sec. L. Brief, 15, 1.

42. Indriarto, O. S. (2021). The War of Yemen and The International Court Decision: A Houthi Case Fighting. The Digest: Journal of Jurisprudence and Legisprudence, 2(1), 33-58.